المستشرق هرلد موتسكي ومقاربته في "تأريخ" المرويات الحديثية

عرض وتحليل

إعداد الدكتور

محمد سالم الشغيبي الشهري

أستاذ الدراسات الإسلامية المساعد

قسم الدراسات الإسلامية، كلية الشريعة وأصول الدين

جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية

المستشرق هرلد موتسكي ومقاربته في "تأريخ" المرويات الحديثية- عرض وتحليل

محمد سالم الشغيبي الشهري

تخصص الفلسفة والأديان، قسم الدراسات الإسلامية، كلية الشريعة وأصول الدين، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية.

البريد الإلكتروني: shehrimsh@gmail.com

ملخص البحث:

يشتغل هذا البحث بدراسة مقاربة المستشرق الألماني هرلد موتسكي في تأريخ المرويات الحديثية، وهي مقاربة جديدة اعتمدت في منهجيتها على الاستفادة من جميع المصادر الحديثية المبكرة، وكتب الجرح والتعديل وكتب الرجال. واستندت هذه المقاربة على دراسة المتن والإسناد، ومرويات كبار المحدثين الذين جمعت مروياتهم في المصنفات الحديثية، وقامت بنقد المصادر. وقد وضع موتسكي معايير خاصة بدراسة المتون وأسانيدها، وتحليل طريقة رواية جامعي الأحاديث عن شيوخهم، وذلك من أجل معرفة صحة هذه الأحاديث وزمن نشأتها وتداولها. وقد خرج بنتائج فريدة مخالفة لما استقر في معظم الدراسات الاستشراقية من تشكيك عام في مصداقية الأحاديث وعدم اعتمادها كمصادر تاريخية للإسلام المبكر. فهو يرى أن كل حديث اعتمده علماء الحديث صحيح حتى يثبت العكس، وأن معظم الأحاديث التي درسها صحيحة النسبة لمن رواها ولها جذور متقدمة يصل بعضها إلى الفترة النبوية، ولم تكن نتاج التزوير والوضع.

الكلمات المفتاحية: المرويات الحديثية – تأريخ الأحاديث – الاستشراق – هرلد موتسكي – الإسناد – نقد المصادر

The Orientalist Harald Motizki and his Approach of Historicizing Hadith Narrations An Analytical Study

By: Mohammed Salem Al- Shighaibi Al- Shehri
Majored in Philosophy and Religions
Department of Islamic Studies
Faculty of Sharia and Osoul El-Din
King Khalid University
Kingdom of Saudi Arabia
E-mail: shehrimsh@gmail.com

Abstract

This research studies Harald Motizki's, the German orientalist, approach of historicizing Hadith narrations. Motizki's new approach makes use of all the early Hadith resources, the books about discredited and endorsed narrators of Hadith as well as the books of the trustworthy men. This approach has also relied on studying the text, chain of transmission and the narrations of the great scholars of Hadith whose narrations were collected in Hadith encyclopaedias and which criticized the sources. Motizki has followed certain standards for studying texts of Hadiths and their chains of transmission, analysing the way of narrating Hadiths by those who collected them from their Sheikhs so as to ivestigate the authenticity of Hadiths and the time they were originated and handled. The research has achieved unique findings which are different from what has been reached in prior oriental studies which generally doubted the credibility of Hadiths and did not consider them as historical resources of early Islam. According to Motizki, every verified Hadith, by scholars, is authentic until else is proven. Moreover, a great deal of the Hadiths he studied were truthfully related to those who narrated them, and they had early roots connected to the era of Prophet Muhammad Peace be upon him. They were not, in any way, a product of forgery or fabrication.

Key words: Hadith narrations, historicizing Hadith, orientalism, Harald Motizki, chain of transmission, criticizing sources.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين....

مازالت الدراسات الاستشراقية تتوالى في دراسة المرويات الحديثية ومصادرها تحليلاً وتركيبًا ونقداً. وتتوخى هذه الدراسات عدة أهداف من أهمها الصحة والقيمة التاريخية لهذه المرويات ومدى الاستفادة منها في استكشاف وفهم الفترة التأسيسية للدين الإسلامي، وأصول شريعته وحضارته. ولتحقيق ذلك فقد سلكت هذه الدراسات عدة طرائق، من ضمنها طريقة "التأريخ" للنصوص الحديثية وأخبار السيرة للاستيثاق من مادتها المعرفية وصحة معطياتها التاريخية، ولتقييم مصداقية ما تنسبه المصادر الحديثية إلى نبي الإسلام عليه الصلاة والسلام وإلى رجالات القرن الأول الهجري من الصحابة والتابعين الكرام، ومن أحداث ووقائع. إلا أن جلَّ هذه الدراسات الاستشراقية صدر عنها نتائج متشابهة تدور حول تعميق الشك في مصداقية الأحاديث ومصنفاتها وكتب السيرة. وارتأت إهمالها كمصادر يعتمد عليها إلا في معرفة تطورات المجتمعات المسلمة اللاحقة في القرن الثاني والثالث حيث أن هذه المجاميع الحديثية تولدت – كما تزعم هذه الدراسات – عن ضرورات ونزاعات اقتضتها تلك المرحلة وتداعيتها. بيد أن هناك عدداً من الباحثين الغربيين المتخصصين في الدراسات الإسلامية – وإن كانوا قلائل – لهم رأي مختلف ودراسات جديدة تقود إلى إعادة التأمل في مناهج المستشرقين الخاصة بعملية التأريخ ومراجعة دراساتهم حول المرويات الإسلامية. ومن أبرز هؤلاء الباحثين المستشرق هرلد موتسكي (Harald Motzki)، الذي قام بدراسة الحديث وفق منهجية تأريخية جديدة ومعايير موضوعية خاصة أصّلت هذا الحقل المعرفي في الغرب وتوصلت إلى نتائج جديدة ومناقضة لما سبقها. وقد فتحت الباب مرة أخرى لتناول المرويات الحديثية في الدراسات الغربية المعاصرة وفق منهج نقدي وتاريخي جديد، والاستفادة منه في معرفة الإسلام في أطواره الأولى. ولهذا سيقوم هذا البحث بعرض أهمية الحديث النبوي في الدرس التاريخي الاستشراقي عمومًا وعند موتسكي خصوصًا، وتحليل تناوله التاريخي للمرويات الحديثية، عن طريق مقاربته في تأريخ متونها ومصادرها، وبيان الفرق بين

مقاربته ومقاربات المستشرقين الآخرين في هذا الباب.

مشكلة البحث:

يشتغل هذا البحث بالنظر في مشكلة "التأريخ" أو التحديد الزمني لمادة المرويات الحديثية في البحث الاستشراقي المعاصر، والتي لم تحتل حيزاً كبيراً في الدراسات العربية الحالية التي تناولت الاستشراق ومناهجه ونقد نتائجه حول السنة النبوية وتاريخها. فمشكلة تأريخ الأحاديث ومصادره هي محورية في غالب الدراسات الاستشراقية منذ القرن التاسع عشر والتي اتبعت أساليب بحثية عدة يدعي أصحابها ومناصروها أن ما توصلت إليه من نتائج حسم الرأي في موثقية الأحاديث، والذي استقر على الشك فيها جملة وتفصيلا. ولكن في سياق الدراسات المتأخرة في الغرب نجد تطورا لافتا في استعمال طريقة "التأريخ" للنصوص الحديثية أقرب للموضوعية والإنصاف، ولم تسر على نفس الوتيرة في المصادرة والشك. وهذا ما سيتكشفه البحث من خلال دراسة جهود رائد هذا الاتجاه هرلد موتسكي في معرفة كُنه مقاربته لتأريخ المرويات الحديثية، حتى يمكن إعطاء صورة أوضح حول تطورات الدراسات الاستشراقية الجديدة فيما يتعلق بموضوع تأريخ المرويات الحديثية.

سبب اختيار موضوع البحث:

ويعود ذلك لسببين:

١-ضعف المواكبة من قبل المشتغلين بالعلوم الإسلامية في العالم العربي للأطروحات الاستشراقية الجديدة المختصة بالدراسات الإسلامية، وخاصة تلك التي تدرس نشأة الإسلام عن طريق نقد وتحليل المرويات الحديثية.

٢-بروز المستشرق هرلد موتسكي في مجال الإسلاميات وتميزه كباحث غربي معاصر في التاريخ الإسلامي المبكر وانتهاجه مقاربة علمية محايدة وقريبة من منهج المُحدِّثين في دراساته للأحاديث النبوية، كما سيتضح في هذه الدراسة.

أهداف البحث:

تتمحور أهداف هذا البحث حول النقاط التالية:

١- بيان أهمية المرويات الحديثية في الدراسات الغربية لبدايات الإسلام.

٢- تقديم تصور عام عن جهود المستشرق هرلد موتسكي وبمقاربته في دراسة وتأريخ الأحاديث النبوية والآثار.

٣- إظهار التطور المنهجي المعاصر في الغرب لدراسة السنة النبوية عبر توضيح الاختلاف بين مقاربة موتسكي وبين مقاربات من سبقه أو من عاصره من المستشرقين في تطبيق منهج التأريخ للأحاديث ومصادرها.

منهج البحث:

يرتكز منهج البحث على العناصر التالية:

- الاستقراء المنهجي والتحليل الوصفي لطريقة هرلد موتسكي في تأريخ الأحاديث وآرائه حول القضايا الجوهرية التي ناقشها في دراساته حول المرويات الحديثية وأصالتها التاريخية.
- أسلوب المقارنة بين منهجه ومناهج المستشرقين الآخرين في ذات القضايا المدروسة.

الدراسات السابقة:

لم يعثر الباحث حسب اطلاعه وبحثه على أي دراسة علمية حول التعريف بجهود هرلد موتسكي ومقاربته في تأريخ الأحاديث النبوية.

حدود الدراسة:

لصعوبة تناول كل القضايا التي تناولها موتسكي في أبحاثه الكثيرة والمتنوعة حول التاريخ الإسلامي والفقه والسيرة النبوية واللغة العربية والمجتمعات الإسلامية في القرون الأولى، فسيقتصر البحث على سيرة مقتضبة للمستشرق وأهم أعماله، وأسباب دراسته للأحاديث من الناحية التاريخية، وتحليل جهوده ومقاربته في عملية التأريخ للأحاديث ومصادرها.

تبويب البحث:

يحتوي البحث على العناصر التالية:

- **مقدمة** وتشمل مشكلة البحث، وسبب اختيار البحث وأهدافه ومنهجه والدراسات السابقة وحدود البحث.

- **تمهيد** وفيه بيان المقصود بمنهج "تأريخ الأحاديث" عند المستشرقين.
- **المبحث الأول**: التعريف بهرلد موتسكي وبأهم أعماله وبمكانتها في الغرب.
- **المبحث الثاني**: البحث التاريخي في الدراسات الاستشراقية للأحاديث.
- **المبحث الثالث**: طرق المستشرقين في تأريخ الأحاديث وموقف موتسكي منها.
- **المبحث الرابع**: مقاربة موتسكي في تأريخ الأحاديث.
- **المبحث الخامس**: سمات البحث والمنهج عند موتسكي.
- **الخاتمة**: وفيها أهم النتائج التي توصل إليها الباحث والتوصيات.

تمهيد

المقصود بتأريخ المرويات الحديثية في الدراسات الاستشراقية

يهتم المستشرقون بالجانب التاريخي للأحاديث (Hadith Historicity) باعتبارها مصدراً من المصادر التاريخية، وذلك لاستكشاف الفترة التأسيسية للإسلام. ولكنهم ومن خلال نقدهم وتحليلهم يروا أن هذه الأحاديث في مجموعها لا تعكس حقيقة هذه الفترة بشكل كامل وقد تم اختلاقها من قبل أصحاب المذاهب الفقهية والمفسرون الأوائل للقرآن وغيرهم. وقاموا بنسبتها للنبي صلى الله عليه وسلم والأجيال اللاحقة للعصر النبوي لأسباب عديدة، وأنها لا تفيد الصحة ولا تمدنا بحقائق تاريخية للفترة النبوية بل ولا حتى للمائة والخمسين سنة الأولى من الإسلام.[١] فالمصادر الحديثية إذن من وجهة نظرهم لا يمكن أن يُعوّل عليها في إعادة استجلاء تاريخ الإسلام وأصوله كما ترويه المصادر الإسلامية. ومع ذلك، فهم يرون أن دراسة الأحاديث وبقية المرويات مفيدة لمعرفة متى نشأ تزويرها، ولماذا، لكي يستطيعوا التعرف على تطور المجتمع المسلم الأول وتطور تاريخه وفكره وكيف تأسست المعارف والعلوم الإسلامية الأولى. وهم بذلك يضعون تحقيبا زمنيا وتاريخيا لنشأة الأحاديث مغايرا لما استقر عند علماء الإسلام، لذا قاموا باجتراح مسالك عدة في دراسة المرويات الواردة في كتب السنة والفقه والسيرة النبوية، في عملية تسمى "التأريخ Dating". **والمقصود بذلك هو تحليل المرويات الحديثية حسب المنهج التاريخي النقدي لمعرفة الفترة الزمنية التي بدأت فيه هذه المرويات في الظهور والتداول (circulation emergence and)، ومعرفة من قام باختلاقها ومتى ولماذا.**[٢]

إن عملية التأريخ للأحاديث ومصادرها في البحث الاستشراقي قامت أولاً على نظرية الشك

(1)Mohammed Alshehri, "Western Works and Views On Hadith: Beginnings, Nature, and Impact", Marmara University, *Journal of Theology Faculty*, 2014, No: 46, PP. 203- 224.

(2)Daniel W. Brown, The Wiley Blackwell Concise Companion to The Hadith (New York: Wiley Blackwell, 2020) , pp. 10-46.

العـام في صـحة الأحاديـث، وقـاموا بعـد ذلـك باسـتخدام أسـاليب متنوعـة مـن النقـد التـاريخي لإثبـات هـذه النظريـة، وهـذا كـان الديـدن في أغلـب دراسـات المستشـرقين. ولكـن هرلـد موتسـكي الـذي انـتهج نفـس مقاربـة "التـأريخ"، اختلـف عـن بقيـة المستشـرقين مـن ناحيـة رفضـه لنظريـة الشـك الأولـي في صـحة الأحاديـث، ومـن ناحيـة الإجـراءات التطبيقيـة للنقـد التـاريخي حيـث كانـت أكثـر شـمولية وموضـوعية، وبـذلك اختلفـت نتـائج أبحاثـه عـن نتـائج سـابقيه كمـا ستبينه المباحث التالية بشيء من التفصيل.

المبحث الأول:

التعريف بهرلد موتسكي وبأهم أعماله

يلقي هذا المبحث الضوء باقتضاب على سيرة المستشرق الألماني هرلد موتسكي والذي يعد من أبرز المستشرقين المعاصرين، وعلى دراساته الفريدة والمتميزة، ومكانتها ضمن الدراسات الغربية.

المطلب الأول، من هو هرلد موتسكي؟

ولد هرلد موتسكي في برلين عام ١٩٤٨ وترعرع فيها، ودرس في الفرع الكلاسيكي (الإنسانوي) في المدرسة الثانوية في ساربروكن بالمانيا خلال الأعوام (١٩٥٩ – ١٩٦٨) حيث تعلم الفرنسية واللاتينية واليونانية القديمة. وبعد حصوله على المؤهلات اللازمة لدخول الجامعة درس في جامعات بون (المانيا)، والسوربون (فرنسا)، وكولون (المانيا) اختصاص الأديان المقارنة واللغات السامية والدراسات الإسلامية التي أضاف إليها دراسات الكتاب المقدس (العهد القديم والجديد) والتاريخ الأوروبي.

وفي عام ١٩٧٤ نال ماجستير الأديان المقارنة من جامعة بون، ونال الدكتوراه من نفس الجامعة عام ١٩٧٩ في الدراسات الإسلامية وذلك على أطروحة مكونة من ٥٦٢ صفحة بعنوان: "الذمة ومبدأ المساواة خلال حملة نابليون على مصر (١٧٩٨ – ١٨٠١) والنصف الثاني من القرن الثامن عشر"، بإشراف البروفيسور المستشرق البرت نوت Albrecht Noth. ونالت هذه الأطروحة جائزة هاينز ماير- ليبنتز (Heinz-Maier-Leibnitz) التي يمنحها وزير العلوم والثقافة في جمهورية المانيا الفيدرالية عام (١٩٨٠).

عمل موتسكي كزميل أبحاث في معهد الأنثروبولوجيا بجامعة فرايبورغ وذلك خلال الأعوام (١٩٧٩ – ١٩٨٣) حيث أعد دراسات حول "الأطفال واليافعين والأسرة في بواكير الإسلام الكلاسيكي"، وكان في الوقت نفسه محاضراً زائراً بجامعة بريمين في الدراسات الإسلامية والعربية. وفي عام ١٩٨٣ صار أستاذاً مساعداً في معهد تاريخ وثقافة الشرق الأوسط بجامعة هامبورغ بألمانيا حتى عام ١٩٨٩. وفي نفس العام نال مؤهلات الزمالة على بحث بالألمانية ترجم إلى الإنجليزية بعنوان (The Origin of

Islamic Jurisprudence). وحتى عام ١٩٩١ عمل أستاذاً للدراسات الإسلامية بجامعة هامبورغ، وأصبح محاضراً رئيسيًا وأستاذاً (بروفيسور) في جامعة رادبود ببلدة نايمخن في هولندا خلال الأعوام (١٩٩١ – ٢٠٠١).

ويعتبر المستشرق البريت نوت الذي أشرف على رسالته للدكتوراه هو من أهم العلماء الغربيين تأثيراً على موتسكي. وكل أعمال موتسكي وأنشطته تنصب في المجال الأكاديمي فقط، وليس لديه ارتباطات أخرى بمنظمات غير أكاديمية.(١)

المطلب الثاني، أهم أعمال موتسكي:

لقد نشر المستشرق موتسكي عدة أعمال في مجال الدراسات الإسلامية سواءً كانت كتبًا أو أبحاثًا أو أوراقًا علمية أو مراجعات نقدية. ويعدّ من أكثر المستشرقين المعاصرين غزارة في إنتاج المعرفة في الدراسات الإسلامية. وتتركز أبحاث موتسكي حول الأحاديث النبوية والفقه، والدين الإسلامي بشكل عام وبنيته الاجتماعية والتاريخية وخاصة في الخمس القرون الأولى. وقد بلغت أعماله ١٥٦ عملاً، وقد تُرجم العديد منها إلى الإنجليزية والعربية والتركية والفارسية.(٢) وفي هذا البحث سوف نركز على أهم كتبه وأبحاثه في السنة النبوية والتي سوف نستعملها لسبر مقاربته في تأريخه للأحاديث ومصادرها، وهي:

١- كتاب:

The Origins of Islamic Jurisprudence: Meccan Fiqh Before the Classical Schools

وقد تم ترجمته إلى العربية تحت عنوان (بدايات الفقه الإسلامي وتطوره في مكة حتى منتصف القرن

---

(١) ينظر:

https://en.wikipedia.org/wiki/Harald_Motzki#cite_note-1
https://radboud.academia.edu/HMotzki

(٢) ويتضح ذلك بالنظر إلى ببليوغرافيا الخاصة بأعمال موتسكي الملحقة في الكتاب الصادر سنة ٢٠١١ عن دار النشر الأكاديمية Brill والمتضمن مقالات متنوعة حول عملية النقل وديناميات مصادر الإسلام النصية والذي تم إهدائه لهرلد موتسكي تكريمًا لجهوده العلمية في هذا المجال والمعنون بـ:

" The Transmission and Dynamics of the Textual Sources of Islam: Essays in Honour of Harald Motzki."

الهجري الثاني/ الميلادي الثامن).[١]

٢- كتاب: Analysing Muslim Traditions: Studies in Legal, Exegetical and Maghazi Hadith (تحليل المرويات الإسلامية: دراسات في أحاديث الفقه والتفسير والمغازي).[٢]

٣- كتاب: Reconstruction of a Source of Ibn Ishaq's Life of the Prophet and Early Quran Exegesis: A Study of Early Ibn Abbas Traditions (إعادة بناء أحد مصادر سيرة ابن إسحاق والتفسير المبكر للقرآن: دراسة لمرويات ابن عباس المبكرة).[٣]

٤- بحث: ""Methods of Dating Early Legal Traditions. Introduction"[٤]. (طرق تأريخ المرويات الفقهية: مقدمة)

٥- بحث: "The question of the authenticity of Muslim traditions reconsidered" (إعادة النظر في مسألة صحة المرويات الإسلامية)[٥]

٦- بحث: The jurisprudence of Ibn Shihab al-Zuhri: a source-critical study (فقه ابن شهاب الزهري: دراسة نقدية للمصادر)[٦]

المطلب الثالث: مكانة دراسات موتسكي في الأكاديمية الغربية:

يحتل موتسكي مكانة شديدة التميز في الغرب من خلال ما أصدره من أعمال تميزت بجدتها وجرأتها أكسبته أنصارا ومخالفين. فدراساته تلعب دوراً محوريًا في توسيع آفاق البحث العلمي الجاد حول

---

(١) إصدار دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٠، ترجمة خير الدين عبد الهادي وتحقيق جورج تامر. وقد نُشرت النسخة الإنجليزية عام ٢٠١١ عن طريق دار Brill.

(2)Brill (November 23, 2009)

(3)Gorgias Pr Llc (May 15, 2017)

(٤) منشور في مجلة:

Islamic Law and Society, 19, (2012) , 1 – 10

(٥) منشور في كتاب:

H. Berg (ed.), Method and theory in the study of Islamic origins, Leiden: Brill, 211-57, 2003.

(٦) نُشرت باللغة الألمانية في مجلة *Der Islam* عدد ٦٨ عام ١٩٩١.

المرويات الحديثية والتاريخية وخاصة في نطاق البحث المتعلق بالقرن التأسيسي للإسلام وتاريخه في الدراسات الغربية. وحيث أن موتسكي ومن خلال منهجيته التي استعملها في أبحاثه المتنوعة أسس مدرسة خاصة في ذلك حيث تبعه وتأثر بدراساته بعض الباحثين الغربيين في دراسة الأحاديث والسيرة النبوية مسلمين وغير مسلمين، مثل غريغور شولر (Gregor Schoeler)[(١)]، وجونثان بروان (Johnathan Brown)[(٢)]، وشون انتوني (Sean Anthony)،[(٣)] ونيكوليه فورت (Nicolet Voort)[(٤)]. ويعتبره جونثان براون "أول عالم غربي يتعامل مع الأحاديث بنفس الاحترام الذي كان يفعله كبار نقاد الحديث المسلمين..."[(٥)]، ويقصد هنا الاعتدال والإنصاف والتعامل مع الأحاديث بدون خلفية تشكيكية مسبقة، وبأنها مصادر تاريخية تستحق النظر والبحث فيها بشكل محايد. وقد لقبه الباحث كريستوفر مليشيرت بـ" عمدة الدراسات الحديثية [في الغرب] بلا منازع".[(٦)]

---

(١) من مؤلفاته:

Gregor Schoeler, The Biography of Muhammad: Nature and Authenticity, (London: Routledge, 2011) و The Oral and the Written in Early Islam (London: Routledge,2006)

وقد ترجم الكتاب الثاني إلى العربية بعنوان: الكتابة والشفوية في بدايات الإسلام، ترجمة رشيد بازي، الدار البيضاء: المركز الثقافي للكتاب، ٢٠١٦.

(٢) أكاديمي أمريكي مسلم ويعمل حالياً بجامعة جورج تاون بواشنطن، وله أبحاث عدة حول الحديث النبوي وعلومه وسيرة النبي (عليه الصلاة والسلام)، ومن أهم أعماله كتاب:

Hadith: Muhammad's Legacy in the Medieval and Modern World (Oneworld Publications: Oxford, 2009).

(٣) أستاذة الدراسات الإسلامية بجامعة رادبود بهولندا ولها عدة أبحاث حول تحليل الأحاديث النبوية انظر:

https://www.ru.nl/english/people/boekhoff-van-der-voort-n

(٤) أكاديمي أمريكي متخصص في الإسلام المبكر والفكر الإسلامي بجامعة أوهايو الحكومية بأمريكا.

(5)Jonathan Brown, Hadith: Mouhammad's Legacy in the Medieval and Modern World, Oneworld: Oxford, 2009, p. 226.

(٦) وذلك في مراجعته لكتاب موتسكي (*Analysing Muslim Traditions*) والتي نشرت في مجلة الدراسات السامية (Journal of Semitic Studies, Volume 57, Issue 2, Autumn 2012, Pages 436–438)

وقد فرض موتسكي وجوده في عالم الدراسات الإسلامية في الأكاديميات الغربية من خلال أبحاثه الجادة والنتائج الجريئة التي خرج بها نتيجة نقده لأقطاب الاستشراق الكلاسيكي والمعاصر حول نظرتهم حول التراث الإسلامي وحول نشأة الإسلام وتطور العلوم والمعارف في العصور الأولى منه. وسوف نرى لاحقًا وجهة نظره في الموقف الاستشراقي السائد من الحديث وكتب السيرة وتاريخ أول الإسلام. وفي المجمل فآراء موتسكي التي صدّرها في دراساته حول الإسلام وبداياته وخاصة فيما يتعلق بالحديث النبوي لا يمكن الآن تجاهلها في الدراسات الغربية المعاصرة في الإسلاميات من قبل الباحثين، إذ لابد من الإشارة إليها وتحديد الموقف منها إما قبولاً أو رفضًا أو تطويرا.[١]

(١) ينظر: Alshehri, "Western Works and Views On Hadith", PP. 203- 224.

المبحث الثاني

البحث التاريخي في الدراسات الاستشراقية للأحاديث

المطلب الأول، الدراسات التاريخية الغربية والأحاديث النبوية:

بدأ الاهتمام الغربي العام بالحديث وطريقة روايته وبأهم الرواة والمصنفين في علم الحديث في أوروبا خلال القرن السابع عشر على أقل تقدير. ولكن الدراسات الجادة والأكاديمية للحديث بدأت مع مطلع القرن التاسع عشر والتي كانت نتاجا لازدهار الدراسات التاريخية بفعل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية التي شهدَتْها أوربا، (١) ولتزايد الاهتمام بثقافات وعلوم الحضارات الأخرى بفعل التوسع الاستعماري عند بعض الدول الأوروبية. وكان أيضاً للتطورات التي مرت بها الدراسات الغربية اللاهوتية والتوسع في استعمال نظرية النقد التاريخي في الدراسات الكتابية وتطبيقها على المرويات المتعلقة بحياة عيسى عليه السلام لإعادة بناء سيرته التاريخية دورا في توسع الاهتمام بالعلوم الإسلامية، وخصوصاً بمصنفات السنة ومرويات السيرة.(٢)

ونتيجة لذلك ظهرت الدراسات الغربية للحديث على أيدي باحثين كان اهتمامهم في المقام الأول هو القيام بدراسة حياة النبي صلى الله عليه وسلم من خلال نظرية النقد التاريخي الجديد، حيث تبين لهم أن الحديث يُعد مصدرا أساسيا لمعرفة حياة النبي وإسلام القرن الأول. الأمر الذي دفعهم إلى مناقشة حجية الحديث ومصداقيته من ناحية تاريخيه كمصدر معتمد لبدايات الديانة الإسلامية. ثم تبعهم على هذه النهج مستشرقون "اهتموا بالتشريع الإسلامي والمدارس الفقهية وعلاقة الحديث بها".(٣)

لذا فقد انحصر اهتمام باحثي الغرب بالمرويات والأخبار الحديثية في الجانب التاريخي فقط، حيث

---

(١) انظر مقالة الدكتور مولاي البرجاوي، "تطور الكتابة التاريخية بين الثقافة الإسلامية والثقافة الغربية" في https://www.alukah.net/culture/0/48498/#ixzz6HJwAGOXL، وفي خلال هذه الحقبة تطورت مجموعة من العلوم المقارنة داخل العلوم الاجتماعية والإنسانية في الغرب من أهمها علم مقارنة الأديان. ينظر كتاب **علم مقارنة الأديان** لحسن الباش، دمشق: دار قتيبة، ٢٠١١.

(٢) H Motzki, *Hadith* (Routledge: Oxfordshire, 2004, p. xiv).

(٣) المرجع السابق.

درسوه ودرسوا مصادره لمعرفة "ما حدث على أرض الواقع"[١] في الفترات الأولى للإسلام. وقد تعددت طرائق البحث الغربية في دراسة المرويات الإسلامية وخاصة الأحاديث وروايات السيرة النبوية، للبحث في صحتها وثبوتها. ولذا اهتم المستشرقون بدراسة وتحليل الأحاديث والآثار الموجودة في مصنفات وكتب الحديث والسير والفقه، وكذلك ما ورد منها في كتب الأدب والتاريخ.

ومسالك البحث التي اعتمدها وطورها المستشرقون المختصين في دراسة التاريخ المبكر للإسلام متعددة ومختلفة، ولكن هل هذه الأساليب المختلفة يمكن الاعتماد عليها؟ وعلى نتائجها؟ قد لا يكون هناك جواب واحد على ذلك بين المهتمين بهذا المجال في الغرب، فالأمر موضع خلاف، وخاصة أن الدراسات النقدية لطرق تأريخ الروايات الحديثية والتاريخية في الأكاديمية الغربية قليلة، ولكن هذا لا يلغي أهمية دراسة هذه الروايات وفحصها كما – يعتقد موتسكي– وخاصة للمنشغلين بمراحل نشأة الإسلام الأولى.[٢]

المطلب الثاني: الحديث كمصدر تاريخي أصيل عند موتسكي:

لم يكن موتسكي منقطعا عن هذا السياق الآنف ذكره، إذ يُعد أحد هؤلاء الباحثين الغربيين الذين اهتموا بالحديث ومصادره المتنوعة، فقد قضى عمراً طويلاً في قراءة وتحليل المرويات الأحاديث والآثار والأخبار. وكان يهدف من مجمل دراساته للأحاديث إلى محاولة استعادة الأحداث التاريخية ونشأة الحركة العلمية في قرون الإسلام الأولى، معتمدا في ذلك على فحص مصداقية رواة الأحاديث والسيرة النبوية عما ينقلونه. وأراد أيضا التحقق من آلية نظام الرواية في الإسلام، وهل كان نظامًا بُني على منهجية علمية، أم أنه كان نظاما نتج عن ظروف وتطورات متأخرة في القرن الثاني الهجري دفعت المسلمين إلى اختلاق مادة الروايات والآثار وأسانيدها كما هو مستقر في العقل الاستشراقي. وسعى موتسكي من خلال هذا الجهد إلى إيجاد مقاربة بحثية تسمح له بإجراء تقييم آمن ونتائج معتمدة تليق بقيمة

---

(١) تعبير شهير للمؤرخ الألماني ليوبولد فون رانك (١٧٩٥-١٨٨٦)، ينظر:

Andreas Boldt, "Ranke: Objectivity and History", *The Journal of Theory and Practice*, 2014, pp. 457-474.

(2)H. Motzki, "Dating Muslim Traditions", Arabica, 2005, p 205.

الأحاديث.[١] وليس إدراك موتسكي بأهمية دراسة الأحاديث يفيده في المعرفة التاريخية فقط، بل لأنها تعرض بجانب التاريخ قضايا عقدية وفقهية وتفسيرية، تساعده في بناء التصور لتاريخ الأحداث، وتاريخ السيرة، وتاريخ التشريع، وتاريخ الأفكار وتاريخ تفسير القرآن وغير ذلك.[٢]

وتعد الأحاديث ومرويات السيرة بكل تأكيد مصدراً ذا أهمية قصوى لتاريخ بدايات الإسلام، وهو سجل حافل بالمعارف والأحداث التاريخية، فقلة المصادر الأخرى لهذه المرحلة يعد سبباً أساسيا لاكتساب الأحاديث هذه الأهمية. ويرى موتسكي من خلال قراءاته وتحليلاته للدراسات النقدية لمرويات الحديث والسيرة في الغرب، أن هذه الدراسات الكثيرة والمتنوعة فشلت في إعطاء الحديث وزنه التاريخي والتشريعي ومكانته كمصدر أصيل يمكن أن يُعوّل عليه في معرفة تاريخ النشأة الإسلامية.[٣] وهو بهذا يخالف زعم كثير من المستشرقين الذين رأوا أن الأحاديث كلها ليست صحيحة أو أغلبها، ولا تصلح لأن تكون مصدراً للمرحلة الأولى من الإسلام، أي عصر النبوة والقرن الأول الهجري. ففي نظرهم أن السنة لا تُبنى عليها الحقائق التاريخية، فهي تعكس فقط – كما أشرنا سابقا– "تطورات وأحداث متأخرة، لأنها كانت نتاج صراعات سياسية وتنافسات مذهبية وعصبية، وأسباب وعظية".[٤] وقد قلل موتسكي من شأن هذه النظرة العامة المشككة في الصحة التاريخية للحديث، ورأى أن هناك أحاديثًا كثيرة، لها جذور متقدمة بصورة كبيرة ويمكن تعقبها – حسب منهجيته في التأريخ– إلى منتصف القرن الأول الهجري كما سنرى في المباحث اللاحقة.

---

(١) موتسكي، **بدايات الفقه الإسلامي**، ص ١٦.

(2)Motzki, "Dating Muslim Traditions", p.204

(٣) ينظر مقدمة كتاب موتسكي (**بدايات الفقه الإسلامي**).

(٤) للمزيد ينظر بحث: Mohammed Alshehri, "Western Works and Views On Hadith", PP. 203- 224

المبحث الثالث

نبذة عن مقاربات المستشرقين في "تأريخ الأحاديث" وموقف موتسكي منها

قبل الولوج في معرفة وتحليل مقاربة موتسكي في تأريخ الأحاديث فمن المناسب أن نعطي لمحة عامة عن أشهر طرائق المستشرقين في عملية تأريخ الأحاديث، مع بيان موقف موتسكي منها.

المطلب الأول: المقاربات الاستشراقية في تأريخ الأحاديث:

يرى المتتبع للدراسات الاستشراقية الكلاسيكية والمعاصرة في الحديث ومصادره أنها تصدر في الغالب عن محاولة معالجة إشكالية واحدة لديهم تكمن في التحديد الزمني لنشأة وظهور الأحاديث وانتشارها وهل هي صادرة من الرواة الذين تنسب إليهم أم لا؟ وهذه الإشكالية نابعة - كما سبق إيضاحه – من اعتقادهم بعدم مصدرية الأحاديث وصحتها ولكن تم وضعها بشكل واسع، وهم من خلال عملية التأريخ يحاولوا التحقق من الفترة الزمنية التي نشأت فيها المرويات الحديثية، وكيف أصبحت في حيز التداول والرواية.

وأساليب البحث الاستشراقي لتأريخ المرويات الحديثية يمكن تقسيمها تبعا لرأي موتسكي إلى ثلاث مجموعات أساسية، وهي بإيجاز كالتالي[١]:

المجموعة الأولى، التأريخ عن طريق المتن:

اعتمد أصحاب هذه الطريقة النظر في متون المرويات الإسلامية وتحليلها بعيداً عن الأسانيد أو أقوال علماء الحديث حولها. وأهم من اعتمد هذه الطريقة هو المستشرق الشهير اغناتس غولدتسيهر (ت. ١٩٢١)، ويرى موتسكي أن المبدأ الكامن خلف أفكار غولدتسيهر عن تأريخ الحديث عموماً معروف، وهو أن معظم المواد المتواجدة في المصنفات الحديثية المعتمدة، أي في الكتب الستة، هي نتيجة للتطور الديني والتاريخي والاجتماعي للإسلام في القرنين الأول والثاني للهجرة، والتي كانت انعكاسا للجهود التي طرأت في المجتمع الإسلامي خلال مراحل تطوره الأكثر نضجاً.[٢] ويعتقد موتسكي أن في هذا

---

(١) ينظر بحثه: "Dating Muslim Traditions: A Survey", Arabica,2005, pp. 204-253

(٢) المصدر السابق، ٢٠٦. وينظر كتاب إغناتس غولدتسيهر:

Muslim Studies (George Allen & Unwin: London, 1971, pp. 73-83)

المسلك عيب منهجي وهو أن استنتاجات غولدتسيهر كلها مبنية على مجرد نماذج محدودة للأحاديث قد قام بجمعها ودراساتها ومن ثم عمم نتائجها على كل المجموعات الحديثية، إضافة إلى أنها نادرا ما تعد موثوق بها من قبل علماء المسلمين أنفسهم.(١)

ويعتقد أغلب المستشرقين بأن اهتمام المحدثين انصب على العناية بالسند وصحته دونما النظر في نصوص ومضمون المرويات الحديثية. ويلخص المستشرق ليوني كايتاني(٢) هذا الرأي بقوله: "كل قصد المحدثين ينحصر ويتركز في واد جدب وممحل من سرد الأشخاص الذين نقلوا المروي، ولا يشغل أحد نفسه بنقد العبارة والمتن نفسه".(٣) وهذا القول هو افتئات محض يضارع الجهل بعلوم الحديث رواية ودراية، واعتقاد زائف غير مبني على سبر حقيقي لجهود علماء الحديث في نقد متون الحديث. فاهتمامهم لم ينصب على النقد الخارجي فقط (نقد السند) بل اعتضد واتصل بنقد المتون المروية (النقد الداخلي) الذي وضعوا أصولاً ومقاييس خاصة به يتبين من خلالها مقبول الحديث من مردوده.(٤)

المجموعة الثانية، التأريخ على أساس أول ظهور للحديث في المصنفات الحديثية:

عمد بعض المستشرقين لتحديد زمن رواية حديث ما إلى البحث عن وجوده في أحد المراجع الحديثية، فإذا وُجد في كتاب ما ولم يكن مذكوراً في كتاب قبله فهذا يعني أن الحديث ظهر في فترة صاحب هذا

---

(1) Dating Muslim Traditions", pp. 205-206 " Motzki,

(٢) هو مستشرق إيطالي (١٨٦٩ - ١٩٣٥) تخصص في دراسة التاريخ الإسلامي، ومن أهم أعماله (**حوليات الإسلام**) المكون من ٨ مجلدات.

(٣) ينظر **موجز دائرة المعارف الإسلامية**، تحرير م. ت. هوتسما، ت. و. أرنولد، ر. باسيت، ر. هارتمان (ترجمة وإعداد نخبة من العلماء، مركز الشارقة للإبداع الفكري، الجزء الثالث، ١٩٩٨، ص ٨٣٧، هامش رقم ١). وقد تأثر بها الرأي عدد من مفكري العرب والمسلمين من أمثال: أحمد أمين، ومحمود أبو رية، وأحمد زكي أبو شادي، وأحمد خان.

(٤) للمزيد في هذا الجانب ينظر: **اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً**، لقمان السلفي (الرياض: دار الداعي للنشر والتوزيع، ١٤٢٠)، و**مقاييس نقد متون السنة**، مسفر الدميني (الرياض، بدون دار نشر، ط ١، ١٤٠٤).

الكتاب الذي ذكره وأنه لم يكن متداولا قبل ذلك. أي أن الحديث تم وضعه في تلك الفترة التي دُون فيها الكتاب أو أنه موضوع من قِبل صاحب الكتاب. وللتقريب لو أن الحديث (ح) لم يكن موجودا عند جامعٍ للحديث سابق اسمه (س)، ولكنه موجود عند جامع آخر لاحق اسمه (ل)، فيجب أن يكون الحديث قد نشأ في الفترة التي بين (س) و(ل) أو أن (ل) قد ابتكره. وكان المستشرق جوزيف شاخت (ت. ١٩٥٠) أول من استخدم هذا الطريقة بصورة منهجية، ويصفها قائلا " إن أفضل طريقة لإثبات أن حديثا ما لم يكن موجودا في فترة معينة هي إيضاح أن الحديث لم يتم استخدامه في نقاش فقهي حيث يكون الاستدلال بهذا الحديث أمراً ضروريا في حالة وجوده"[١]. ويفترض هذا المفهوم أن أفضل طريقة لإثبات أن الحديث لم يكن موجوداً في حقبة مبكرة معينة هو من خلال معرفة أنه لم يستخدم في هذه الحقبة كدليل فقهي في بعض القضايا التي نوقشت في المصنفات الفقهية، فلو كان موجوداً بالفعل لتم الاستدلال به.

هذه الطريقة تُسمى الاحتجاج بالصمت أو بالسكوت (argument from silence)، وهي قاعدة عامة تستخدم في نظام الأبستمولوجيا الغربية عند فحص الوثائق القانونية أو التاريخية والذي يعتقد بأن غياب الدليل هو دليل على الغياب أو دليل يقترح عدم وجود الشيء.[٢] وهذا دليل لا يمكن اعتماده وتعميم نتائجه على كل حال، بل فيه مغالطات منطقية وقد يؤدي إلى نتائج خاطئة، فعدم العلم بالشيء أو عدم وجود الدليل عليه ليس دليلاً قاطعًا على عدم وجوده في الأصل.

وفي سياق نظرية شاخت في تأريخ الأحاديث باعتماد دليل سكوت المصادر، فإن موتسكي يرى أن هذه الطريقة لديها نقطتا ضعف، وهما:

١- مسألة أن الحديث لم يكن مستخدما من قبل شخص معين ترجع إلى عدة أسباب، فعدم وجود هذا الحديث أصلاً هو فقط أحد هذه الاحتمالات، فأبسط تفسير لذلك هو أن هذا الشخص لم

(1)J. Schacht, The Origins of Muhammadan Jurisprudence, (Clarendon Press: Oxford, 1950, p. 140).

(٢) للمزيد عن دليل غياب الأدلة ونظرية الاحتجاج بالصمت والعيوب المنطقية المحيطة بها ينظر:

Sven Bernecker and Duncan Pritchard, The Routledge Companion to Epistemology (Routledge, 2013, p.64-65)

يعرف بوجود هذا الحديث، وهذا بالطبع بعيد جداً عن فكرة أن هذا الحديث لم يكن موجودا أصلاً. ويقدم تفسيرا آخر وهو أن الشخص المعني قد يكون لديه مجموعة من الأسباب – بعضها لا نعرفها – قد منعته من الاستدلال بهذه الأحاديث.(١) ومن هذه الأسباب الشك في إثبات الحديث، فقد يكون قد وصل الحديث إلى قوم ولم يعتمدوه ولم يعملوا به شكًا في صحته، أو يرون به علة تمنع الاستدلال به.

٢- لا يمكننا في حالات كثيرة معرفة ما إذا كانت المراجع فعلا تعكس خلافًا فقهيًا. أما كون هذه الأحاديث الفقهية قد جُمعت لتكون ترسانة كاملة من الذخيرة النصية لاستخدامها في النزاعات الفقهية فهو أمر لا يمكن التأكد منه بشكل حاسم.(٢) وإضافة إلى ما ذكره موتسكي، فأن أسباب الخلاف بين الفقهاء ترجع في حقيقتها إلى "أمور جوهرية أوسع وأبعد بكثير من غياب حديث أو روايةٍ عن الفقيه، ولو استقصينا المسائل التي وقع فيها الخلاف بسبب ذلك لكانت مسائل يسيرة من أبواب الفقه... أما سائر المسائل الخلافية فيرجع الخلاف فيها إلى أسباب جوهرية أخرى تتصل بطبيعة تلك المسائل الاجتهادية التي من شأنها ومن سنة الله أن تختلف فيها العقول والأفهام... وقد وقع الخلاف في عهده صلى الله عليه وسلم بين الصحابة في نص واحد وجَّهه إليهم جميعًا يوم بني قريظة، ولم يعنف صلى الله عليه وسلم أحداً من الفريقين"(٣).

ونقْدُ موتسكي لنظرية شاخت المتعلقة بالتطور الفقهي التي تزعم أن الأحاديث تولدت بسببه، في محله. فنظريته مبنية على افتراضات وتخمينات لا تدعمها الأدلة التاريخية الصحيحة، إضافة إلى الجهل بتقنيات الفقهاء والمحدّثين في التأليف والرواية والاستدلال.(٤) ومن بين مناصري شاخت في تطبيق

(1)Dating Muslim Traditions", p. 215 " Motzki,

(٢) المرجع السابق.

(٣) نور الدين عتر، **منهج النقد في علوم الحديث**، (دمشق: دار الفكر، ١٣٩٩، ص ٤٦٧).

(٤) من افتراءات شاخت زعمه بأن الفقه الإسلامي جاء نتيجة لعملية تطور تاريخي، وأن الفقه لا يمت بصلة لأي مصدر إلهي أو أنه تأسس على القرآن والسنة النبوية. ويجادل بأن فقه المسلمين كان مستمدا من القوانين الرومانية، وأعراف البدو، والتقاليد الحية للمجتمعات المسلمة الأولى. لذا فهو يعتقد أن الأحاديث لم تكن موجودة كمصدر تشريعي إلا

نظرية الاحتجاج بالصمت المستشرق المشهور ج. يونبول الذي استخدمها في مقالة له عن حديث (من كذب علي فليتبوأ مقعده من النار متعمداً)[١]، وقام بمعالجته للحديث من خلال المجاميع المبكرة المتاحة والمطبوعة لمعرفة ما إذا كان الحديث موجودا فيها أو غير موجود. وقد قام بالتحقيق في المصنفات التي جُمعت في الحجاز ومصر والعراق. من خلال هذه العملية توصل يونبول إلى أن حديث "من كذب" لم يكن موجوداً في بعض المصنفات الحجازية والمصرية قبل سنة ١٨٠هـ، وهو يعني بذلك موطأ مالك (ت. ١٧٩هـ) وجامع بن وهب (ت. ١٩٧ هـ). ووجد الحديث في كتب الشافعي (ت. ٢٠٤هـ) ومسند الحميدي (ت. ٢١٩هـ) وكلاهما حجازي، وهذا جعله يستنتج أن الحديث لابد أنه نشأ وتم تداوله في الحجاز في الفترة التي بين ظهور موطأ مالك وكتب الشافعي والحميدي، وأن أسانيده المتصلة بالنبي (صلى الله عليه وسلم) تكون بالمقابل مُختلَقة. ويزعم ينبول أيضا بعد تفحصه للمصنفات الحديثية التي ظهرت في العراق بأن كل الدلائل تشير إلى أن الحلقات السنية الحديثية في العراق التي ازدهرت في أوائل القرن الثالث الهجري كانت أرضاً خصبة لظهور صيغ عديدة لحديث "من كذب".[٢]

وقد اعترض موتسكي على هذه النتيجة مذكراً بحقيقة أنه في القرن الثاني والثالث الهجريين لم يتم جمع الحديث في أغلبه عن طريق جمع المخطوطات المصنفة للسابقين فقط، ولكن عن طريق السماع في حلقات الحديث وتدوينه. إضافة إلى حقيقة أخرى وهي أن بعض المجاميع الحديثية تحتوي على اختيارات جامعيها الشخصية، وليس بالضرورة أن يورد الجامع كل ما يعرفه في مكان واحد. وهذا يعني

بعد النزعة المؤيدة للرجوع للنموذج النبوي التي تأسست في أواخر القرن الثاني الهجري كمصدر للتشريع، لذا لجأ الفقهاء إلى رد آرائهم وأعرافهم وقوانينهم إلى النبي وأصحابه واختلقوا لها روايات وأسانيد ترجع إليهم لتأخذ الحجية والقوة في الاستدلال والتطبيق والانتصار المذهبي. ينظر كتابه: **أصول الفقه**، ترجمة وتحقيق إبراهيم خورشيد – عبد الحميد يونس – حسن عثمان (بيروت: دار الكتاب، ١٩٨١).

(١) صحيح البخاري وأوله (إن كذبا علي ليس ككذب على أحد...) رقم ١٢٩١، وأورده مسلم في مقدمة صحيحه ص٤.

(2)G.H.A. Juynboll, Muslim Traditions (Cambridge, Cambridge University Press, 1983, pp. 96-133)

أن كل الرواة عن عالم معين ليس بالضرورة أنهم رووا نفس العدد من المتون.[١]

وحقيقة أخرى تقودنا إلى رفض نتائج يونبول هو أن العديد من روايات حديث "من كذب" موجودة في مصادر قبل تلك التي استعملها يونبول في دراسته، مثل جامع معمر بن راشد الذي أهمله، ومعمر ولد ونشأ في البصرة ولكن غادر في عام ١٢٠ هـ للدراسة في الحجاز واستقر في صنعاء في اليمن حيث توفي سنة ١٥٣ هـ. كل هذا يقودنا إلى استخلاص أن حديث "من كذب" برواياته الطويلة والقصيرة كان متداولاً في الثلث الأول من القرن الثاني، ليس فقط في العراق ولكن في الحجاز واليمن أيضا. وهذا الحديث العظيم كان له أثرا عظيما في حياة جيل الصحابة والتابعين ومن بعدهم، بل وأدى إلى حقيقتين تاريخيتين وهما:

١-أن عدداً من الصحابة والتابعين بسبب الوعيد الوارد في هذا الحديث قلل من التحديث واحتاط في الرواية خوفًا من الوقوع في الخطأ وأن يتسرب الكذب والتحريف في السنة المطهرة، فالكثرة مظنة الغلط.[٢]

٢-قيام كثير من علماء الأمة بالذبِّ عن أحاديثه صلى الله عليه وسلم والتثبت من رواتها وبيان المكذوب والموضوع.

وهذا المثال الحديثي الذي استعمله يونبول يوضح – بالنسبة لموتسكي - كيف أن التأريخ بمنهج الاحتجاج أو الاستنتاج من الصمت منهجًا سيئًا خاصة إذا كانت هناك مراجع أو مصادر قليلة متاحة للبحث كما هو الحال للقرن الثاني الهجري. وهذا يوضح أن إهمال مصدراً واحداً قد يهدم هذا المنهج المستنبط من صمت بعض المصادر كله. وخلاصة الأمر، أن هذه النظرية المعرفية المرتبطة بغياب

---

(1)Dating Muslim Traditions", p. 216 " Motzki,

وبغض النظر عن الاعتراض العام على افتراض يونبول، فإن طريقة تأريخه لحديث "من كذب" ليســت مقنعة، وهناك العديد من الاعتراضات التي يمكن أن تثار حوله والتي يصعب إيرادها في هذا البحث.

(٢) ينظر: أحمد بن علي بن حجر العسـقلاني، **فتح الباري شـرح صـحيح البخاري** (القاهرة: المطبعة السـلفية، ط١، ج١، ص ٢٤١)، وأبو محمد عبد الله بن قتيبة، **تأويل مختلف الأحاديث** (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥، ص ٤١).

الدليل وسكوت المصادر عن إيراد بعض الأحاديث غير مدعومة بالحقائق التاريخية.

المجموعة الثالثة: التأريخ استناداً على الأسانيد:

تعتمد هذه الطريقة في تأريخ حديث معين أو مجموعة من الأحاديث والتي تحتوي على متون متشابهة على دراسة أسانيده المختلفة، وأيضًا القيام بتأريخ الأحاديث المذكورة في مصنف ما حسب أسانيدها التي صدرت من نفس شيخ جامع تلك الأحاديث. ويعتبر شاخت من أبرز من عمل على موضوع تحليل الأسانيد، وقام بشرح هذه الطريقة في كتابه **مصادر الفقه المحمدي** في فصل "الدليل من الأسانيد". حيث وضع عدة قواعد لمعرفة تاريخ نشأة أي حديث بناء على إسناده من أهمها:

١-الأسانيد الأكثر مثالية واكتمالا تكون هي الأسانيد المتأخرة (أي المذكورة في مصنفات القرن الثالث).

٢-إذا كان هناك أسانيد لحديث تتوقف عند مرحلة متأخرة من الرواية (مثلا مرحلة التابعين) بالإضافة إلى الأسانيد التي ترجع إلى مرجعية أعلى، فإن الأسانيد المذكورة في وقت متأخر هي أسانيد ثانوية وهذا ما يسميه "النمو العكسي للأسانيد".

٣-أنواع الأسانيد التي تظهر في مصنفات متأخرة والمضاف إليها " رواة ومرجعيات من كبار التابعين أو الصحابة" هي مزيفة، وهذا ما يسميه بـ"انتشار الأسانيد".

٤-ظهور راو مهم أو ما يسمى بالرابط المشترك[١] الموجود في كل أو أغلب أسانيد أي حديث، يعتبر إشارة قوية إلى أن هذا الحديث ظهر في وقت هذا الرابط المشترك، أو أنه هو الذي وضعه.

يتسائل موتسكي بخصوص هذه القواعد حول ما إذا كانت قواعد عامة صحيحة كما يفترضها شاخت، ويمكن اعتمادها؟ وإذا كانت كذلك فهي لا تقود إلى استنتاج أن كل الأحاديث المتقدمة وأسانيدها كانت معلولة، ولا يقودنا أيضا إلى اعتقاد أن الأحاديث ذوات الأسانيد المتصلة لم تظهر أبدا في وقت مبكر. ويتابع موتسكي قائلاً بإن "النمو العكسي للأسانيد" هي ظاهرة معروفة بداهة لكل علماء

(١) ويقصد بذلك الراوي الذي عليه مدار السند، وهو الراوي الذي تلتقي عنده أسانيد الحديث وطرقه، أو هو الراوي الذي تتفرع من عنده الأسانيد، في كتب الحديث بأنواعها.

الحديث، فقد أطلقوا عليه مصـطلح "الرفع" بمعنى رفع الحديث إلى راو أعلى أو إلى طبقة أعلى في الإسناد، وأيضا حقيقة وجود بعض الحالات التي فيها رفع كرفع حديث صحابي إلى حديث نبوي عن طريق إضـافة اسـم النبي [صـلى الله عليه وسـلم] إلى الإسـناد لا يدعم نظرية أن كل الأحاديث النبوية والتي طرقها المتعددة تقف عند طبقة الصـحابة أو طبقة التابعين ثانوية بالضـرورة وأنها مزورة، بل تدل على أنه نظام روائي صـحيح استخدمه المسـلمون أثناء نقلهم لما سـمعوه من أحاديث. ويضـيف: "لو أننا ابتعدنا قليلا عن نظرية شـاخت بأن هذه الأحاديث عموما ظهرت عن طريق الوضـع وتطورت عن طريق إضـافة التابعين والصـحابة الصـحابة ومن ثم النبي إلى أسـانيدها، فإنه لا يمنعنا أن نتصـور أن حكمًا فقهيًا ما صـدر عن النبي ونُقل عن طريق صـحابي ومن ثم عن تابعي. ولا يمكن إنكار أن هناك أحاديثا نبوية أقدم من أخبار الصحابة والتابعين".[١]

يشكك شاخت، وغيره ممن يفري فريه، حسب قواعده المذكورة أعلاه بمصداقية الأسانيد ويعتبرها كلها موضوعة. وما يثير العجب حول تشكيك شاخت حول صحة الأسانيد وقيمتها أنه اعتمد في ذلك على دراسة سند واحد فقط استشهد به من كتاب (اختلاف الحديث) للشافعي، ومع اقتصاره على دراسة هذا الإسناد فقط فقد فهمه بشكل خاطئ. وعلى فرض صحة تحليل شاخت للسند، فهذا لا يكفي للتعميم على جميع أسانيد الأحاديث، بل يُعد مخالفا لقواعد منهج الاستقراء العلمي.[٢] وتعتبر أرآء شاخت حول الأسانيد من منظور موتسكي الذي درس كثيراً من أسانيد المرويات الحديثية ما هي "إلا مجرد تعميمات مبنية على حالات معدودة وتأكيدات غير مدعومة بحقائق".[٣]

(1) Motzki, "Dating Muslim Traditions", p. 220

(٢) وقد رد مصطفى الأعظمي في دراسة عميقة وتحليل علمي رصين على ادعاءات شاخت وأبان عوار نظريته المتعلقة بوضع الأسانيد والمثال الذي استهد به في كتابه. ينظر دراسته:

(On Schacht's Origins of Muhammadan Jurisprudence, Islamic Texts Society, 1996)

(3)Motzki, "Dating Muslim Traditions", p. 221

المطلب الثاني، مجمل ملاحظات موتسكي حول المقاربات الاستشراقية في تأريخ الأحاديث:

تم في المطلب السابق إيجاز أهم المقاربات الاستشراقية في التعاطي مع الأحاديث النبوية وتأريخها مقترنة برأي موتسكي حول كل مقاربة. وفي هذا المطلب يجدر الإشارة إلى ذكر بعض الملاحظات العامة والتي تولدت لدى موتسكي أثناء فحصه للدراسات الاستشراقية حول نشوء وصحة الأحاديث النبوية، وهي متفرقة في أبحاثه وكتبه، ويمكن إجمالها فيما يلي:

١-وجود تعميمات واسعة لا مبرر لها في نتائج الدراسات النقدية لدى عدد من دارسي الحديث من المستشرقين بشأن المجموعات الحديثية والزعم بأنها مزورة في مجملها ولا ترجع إلى الفترة النبوية أو الفترة التي أعقبتها. وأن هذه التعميمات والنتائج مشكوك فيها حيث أنها قامت على دراسة وتحليل أفراد من الأحاديث فقط وبعضها قد لا يصح حتى عند علماء المسلمين.[١] ولا شك أن التعميم المطلق يناقض النظرة الموضوعية الشمولية باعتباره تصورا ذهنيا خاطئا على الأغلب.

٢-وجود نظرة سلبية لا مبرر له عند المستشرقين حول جهود المسلمين الأوائل في جمع الروايات والتصنيف في الحديث والسيرة والتراجم والأسانيد والادعاء أن ذلك مبني على التلفيق والتزوير من أجل مصالح مذهبية أو فقهيه أو سياسية.[٢]

٣-عدم الالتزام بالتطبيق الكامل لمنهجية النقد التاريخي في الدراسات النقدية للمستشرقين عند تناولهم السنة النبوية وتأريخ مروياتها. فمعظم الطرق البحثية والتحليلية المطبقة عندهم غير شاملة ومختزلة، ولذا نجد أن بها عيوبًا منهجية ومنطقية، وتناقضات ونتائج مشكوك فيها لا يمكن البرهنة عليها بالحجج القوية.[٣] إن ما لاحظه موتسكي هو وصف عام يصدق على عموم مناهج البحث في

---

(١) انظر مقدمة موتسكي لكتابه: Hadith (Routledge: Oxfordshire, 2004)

(٢) انظر: H. Motzki, "Dating Muslim Traditions"

Motzki, "Theme Issue: Methods of Dating Early Legal Traditions", Islamic Law and Society, 19 (2012) 1-10

(٣) ينظر: H. Motzki with N. Boekhoff-van der Voort and S.W. Anthony, *Analysing Muslim Traditions. Studies in Legal, Exegetical and Maghazi Ḥadith*, Leiden/Boston 2010

الإسلاميات لدى المستشرقين وعلماء الغرب. فمناهجهم عموما مناهج مبتسرة وانفصامية تفصم الحقائق وتحول دون رؤية متكاملة لها، ومشوبة بالنظرة التجزيئية التي يمليها " الاتجاه الآلي الميكانيكي الذي لا يدرك العلة في الأشياء، ولا يقف على الحكمة منها، لارتكازه على الوصفية دون التحليل المجهري الدقيق للمكونات الداخلية"(١).

٤-إهمال بعض المصادر التاريخية المهمة عند التأريخ للأحاديث مثل كتب التراجم والجرح والتعديل عند بعض المستشرقين، وأيضا الأسانيد الحديثية بدعوى عدم موثوقيتها. أو غياب بعض المصادر الحديثية المتقدمة في دراساتهم وعدم الالتفات إليها، مثل مصنف عبد الرزاق وغيره. فوجود مثل هذه المصادر ودراستها قد يغير مجرى الدراسات والنتائج المسبقة حول صحة مسار رواية الأحاديث وصلتها بفترات متقدمة في القرن الأول.(٢)

المطلب الثالث: موتسكي والحاجة إلى مقاربة جديدة لتأريخ المرويات الحديثية:

تم استعراض أبرز طرق التأريخ للأحاديث عند كبار المستشرقين وتصوراتهم حول السنة النبوية في المطلب الأول، وكيف أنه - ومن خلال نقد موتسكي للنقاط الجوهرية في دراسات هؤلاء المستشرقين - لم تعد هذه الطرق والتصورات ومآلاتها قادرة على الصمود. وخلص موتسكي إلى أن هذه الطرق البحثية ونتائجها بحاجة إلى مزيد نقد وإلى تعديل كبير. وهذا ما دفعه إلى وضع مقاربة خاصة انتهجها في عملية التأريخ لمرويات السنة، برز من خلالها مخالفًا لمن سبقه في التصور والمنهج والنتائج. وينطلق موتسكي في تأسيس هذه المنهجية من خلال بحثه ونظره العميق في مناهج النقد التاريخي الذي طبقها غالب المستشرقين على مجموعة أو آحاد من الأحاديث والآثار ومصادرها، بغية التحقق من محتواها وأوقات الرواة التي تعود إليها. ووجد أنه لن يكون مجديًا في تحقيق الغرض الأساسي من

(١) محمد البشير المغلي، **مناهج البحث في الإسلاميات لدى المستشرقين وعلماء الغرب**، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠٠٢، ص ٩).

(٢) ينظر كتاب موتسكي: (**بدايات الفقه الإسلامي**) ص ١١-١٢٢، وقد ناقش فيه موتسكي مصادر أحاديث مصنف عبد الرزاق وتاريخيتها.

عملية التأريخ للأحاديث استخدام متونها فقط أو دراسة أسانيدها على حدة. واستنتج "أن التحقيق في الأسانيد ينبغي دعمه بتحليل للمتون لا ينبني فقط على استعادة المصدر ولكنه ينطبق أيضا على تأريخ الأحاديث الفردية".[1] وهذه الرؤية لموتسكي في أهمية الالتفات إلى دراسة متن الحديث أو الخبر مع طريق أو طرق نقله، جاءت بعد تحليل وتقويض للنظريات الكبرى لمستشرقين كبار مثل غولدتسهير وشاخت التي تهدم مصداقية الأحاديث وتمثيلها لحقائق تاريخية. ورأى بعدم صلاحية هذه النظريات، وينصح باتباع منهجيته التي تعطي نظرة أكثر ثقة وموضوعية أثناء تفحص مصنفات الأحاديث والآثار كقيمة مصدرية تاريخية يُعتمد عليها لمعرفة نشأة الإسلام وتفاصيل شريعته. وسيتم إلقاء الضوء على معالم هذه المقاربة وأسسها في المبحث الرابع. وتجدر الإشارة أن دراسات موتسكي موجهة – في المقام الأول – إلى المستشرقين والباحثين في الدراسات الإسلامية في الغرب.

(1)Motzki, "Dating Muslim Traditions", p. 250

المبحث الرابع

تحليل مقاربة موتسكي في تأريخ الأحاديث

وتنقسم مقاربته إلى شطرين:

الأول: تحليل الإسناد والمتن متظافرين (Isnad-cum-Matn Analysis)

لم يكن موتسكي هو أول من استخدم الجمع بين دراسة متون الأحاديث وأسانيدها للتوثق من صحتها في الغرب، فقد قام بذلك جان هاندريك كرامرس (Jan Hendrik Kramers) في دراسة قديمة صدرت سنة ١٩٥٣م، وطبقها بصورة كبيرة جوزيف فان إس في كتابه (Between Hadith and Theology) الصادر سنة ١٩٧٥.[١] لكن موتسكي أشهرَ في الوقت الحاضر هذا الأسلوب في مجال تأريخ الأحاديث في كثير من دراساته وفي نقده لدراسات سابقة ومعاصرة، وقام بتطويره وتأطيره وفق نظام منهجي شامل وبتقنيات جديدة، مستفيداً من كل المصادر التاريخية المتنوعة المتعلقة بالمتن والسند. وقد جاء إحياء هذه المنهجية وتطويرها، بالنسبة لموتسكي، نتيجة لأمرين:

١- إن استخدام منهج مشترك في التأريخ يجمع في التحليل بين المتن وسنده يؤدي إلى نتائج أكثر مصداقية من المنهج الذي يعتمد على أحدهما فقط.

٢- انزعاجه من تطور طريقة تحليل الأسانيد في الدراسات الغربية، والتي وصفت ظاهرة الأسانيد في الكتب الحديثية أنها مصطنعة وغير حقيقية.[٢]

واستند موتسكي على هذه الطريقة التي سماها "التحليل عن طريق دراسة الإسناد والمتن معا"

---

(١) Jan Hendrik Kramers, “Une tradition à tendance manichéenne (La ‘mangeuse de verdure’)” in Acta Orientalia, 21 (1950-1953) 10-22; engl. transl. A Tradition of Manichaean Tendency (“The She-Eater of Grass”, in Motzki (ed.), Hadith. Origins and Developments, Aldershot, Hants 2004, pp. 245-257.

بالنسبة لعمل جان كرامرس فلم يتم الالتفات له من قبل المستشرقين، واما كتاب جوزيف إس فلم يلق رواجًا له لشدة نقد مايكل كوك لهذه الطريقة في كتابه:

M. Cook, *Early Muslim Dogma: A Source-Critical Study*, Cambridge, Cambridge University Press, 1981ومقاله:

“Eschatology and the Dating of Traditions” in *Princeton Papers in Near Eastern Studies*, 1 (1992), 23-47.

(2)Motzki, "Dating Muslim Traditions", p. 250

لمعرفة مدى صلاحية استخدام هذين العنصرين (السند والمتن) لإيجاد طريقة أمثل في التأريخ والوصول لاستنتاجات تكون أكثر معقولية وملائمة.

تنطلق هذه الطريقة من افتراضية وضعها موتسكي، وهي أن هناك "علاقة وثيقة بين طرق الإسناد والروايات المتعددة لمتن حديث ما إذا كانت جزءًا من عملية نقل حقيقية"، وهذا في رأيه يجعل هذه الطريقة عند استخدامها "تبدو أكثر نجاحا"[١]. ولا شك أن تبني هذه الطريقة تأتي من اقتناع موتسكي بأن المتون الحديثية وأسانيدها كما استقرت في الكتب الحديثية لاحقًا لا يمكن أن تكون "نتيجة عمليات تزوير مطردة لأن ظاهرة الارتباط هذه [أي بين السند والمتن] منتشرة بشكل كبير، واعتبار أنها نتيجة لعملية تزوير يعني أن كل مُحدِّث شارك في ذلك... وهذا غير ممكن عمليًا"[٢]. وباستقراء منهجية موتسكي نجد أنه يتعامل مع المصادر الحديثية سواء كانت نصوصًا أو أسانيداً على مبدأ عدم الشك المبدئي، حتى يثبت العكس، وهو في ذلك يخالف النظرة المستقرة في المدرسة الاستشراقية. وهذا يدل على إنصاف موتسكي ونزاهته في تعامله مع المجموعات الحديثية ومناهج المحدثين، وما يدل على ذلك أيضًا هو إيمانه بأن الأحاديث والأسانيد المزورة قد كشف المحدثون الأوائل كثيراً منها، وبينوا ذلك في كتبهم وتعليقاتهم المتفرقة على الرواة أنفسهم، وأوجدوا نظامًا نقديًا خاصًا بذلك. وعليه فقضية الوضع غير خافية على علماء المسلمين فقد أقاموا منهجًا خاصًا لنقد السند والمتن، هذا كله انطلاقًا من مبدأ ديني وهو حماية السنة النبوية والتي هي الركن الثاني في التشريع بعد القرآن.[٣]

ولا شك أن المحدثون الأوائل قاموا بجهود نقدية عظيمة في حماية السنة المطهرة ومروياتها من الدخيل والكذب والتزوير. فقد قاموا بدراسة الوضع في الحديث دراسة فاحصة، وكشف الأحاديث الموضوعة وإيداعها في مصنفات خاصة، وبينوا أسباب وضعها، ومن أين أتى الوضع؛ من جهة

---

(١) المرجع السابق.

(٢) السابق، ص ٢٥٠-٢٥١.

(3)Motzki, Hadith, p. 44

السند أو المتن. وفي إشارة موتسكي لجهود علماء الحديث في كشف الموضوعات وتنقية مرويات السنة مما يشوبها دليل على قراءته الموضوعية واطلاعه الواسع على تراث علماء الحديث ومناهجهم، وقلما نجد من المستشرقين من يبرز هذه الجهود في أبحاثه والاعتراف بها واحترامها. وبالنسبة للبحث الاستشراقي في عملية "التأريخ" لتشكل الدين الإسلامي فإنه يُغيّب تماما معطىً أساسي، وهو المعطى القيمي/ الروحي – الأخلاقي وخاصة في الحديث عن القرن الأول الهجري. فهو يصور لنا من خلال مناهجة التاريخية المادية والتجريبية البراغماتية أنه لم يكن للرسول عليه الصلاة والسلام ولا لرسالته أو سيرته أثر عظيم في أصحابه لم تتوارثه الأجيال اللاحقة في القرن الأول بحيث لم يكن لهم اهتمام بسنته ولا بهديه إلا في وقت لاحق اضطرتهم إليه أسباب مذهبية وسياسية ووعظية فقط. فإشارة موتسكي إلى أهمية السنة إلى أوائل المسلمين وعلمائهم مما دفعهم إلى صيانتها والذود عنها لأنها مصدر ثان للتشريع هي انعطافة متزنة في المنهج الغربي ونشدان للحقيقة وإقرارها.

وعودا لطريقة تأريخ حديث معين بناء على تحليل المتن والإسناد، فقد وضع موتسكي خمس خطوات عملية يلزم أن تمر بها، وهي:

١-جمع كل ما يمكن إيجاده من مرويات الحديث المعني بالدراسة:

يشترط موتسكي في دراسة أي حديث وتحليله من أجل معرفة مصدره أو الزمن الذي روي فيه، القيام أولاً بجمع كل روايات الحديث في المصادر الحديثية المتوفرة والتي سبقت الكتب الستة، ومن ثم مقارنتها بتلك التي رويت في الكتب الحديثية الستة. وهذه المقارنة لا بد منها كما يؤكد موتسكي، لأن أغلب المستشرقين يرون بأن معظم ما في الكتب الستة ما هو إلا إعادة انتاج للأحاديث الموضوعة في أواخر القرن الثاني. بينما يرى موتسكي بأن مصنفات السنة النبوية تضمنت ما تم روايته في السابق وأيضا حملت مرويات كثيرة لمصادر سابقة مفقودة، لذا فالمقارنة عنده مهمة جداً وذلك للوصول إلى "نتائج ذات دلالات كبيرة" بالنسبة لتاريخية

الحديث المعني بالدراسة.[١]

٢-ضم كل طرق الإسناد في مخطط أو رسم توضيحي لمعرفة عملية النقل كما تعكس ذلك طرقها ولكي يتضح بها الرابط المشترك (مدار السند). فالرابط المشترك يُفترض مبدئيا أن يكون الجامع أوالناشر للأحاديث.[٢] والشكل التالي هو مثال لطريقة موتكسي في ضم كل طرق الأسانيد للحديث المدروس، وهي أسانيد حديث سُرَّق الذي أورده الطحاوي في كتابه (شرح مشكل الآثار).[٣]

(1)Motzki, "Dating Muslim Traditions", p. 250.
Harald Motzki, "Whither Hadith Studies?", p. 53-54 45

(٣) ينظر: موتسكي، **مناهج تحليل الأحاديث**، ص ٢٥٨-٢٧٠، والحديث ذكره أبو جعفر الطحاوي في **شرح مشكل الآثار**، تحقيق شعيب الأرناؤوط (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٤، الجزء رقم ٥، ص ١٣٤)

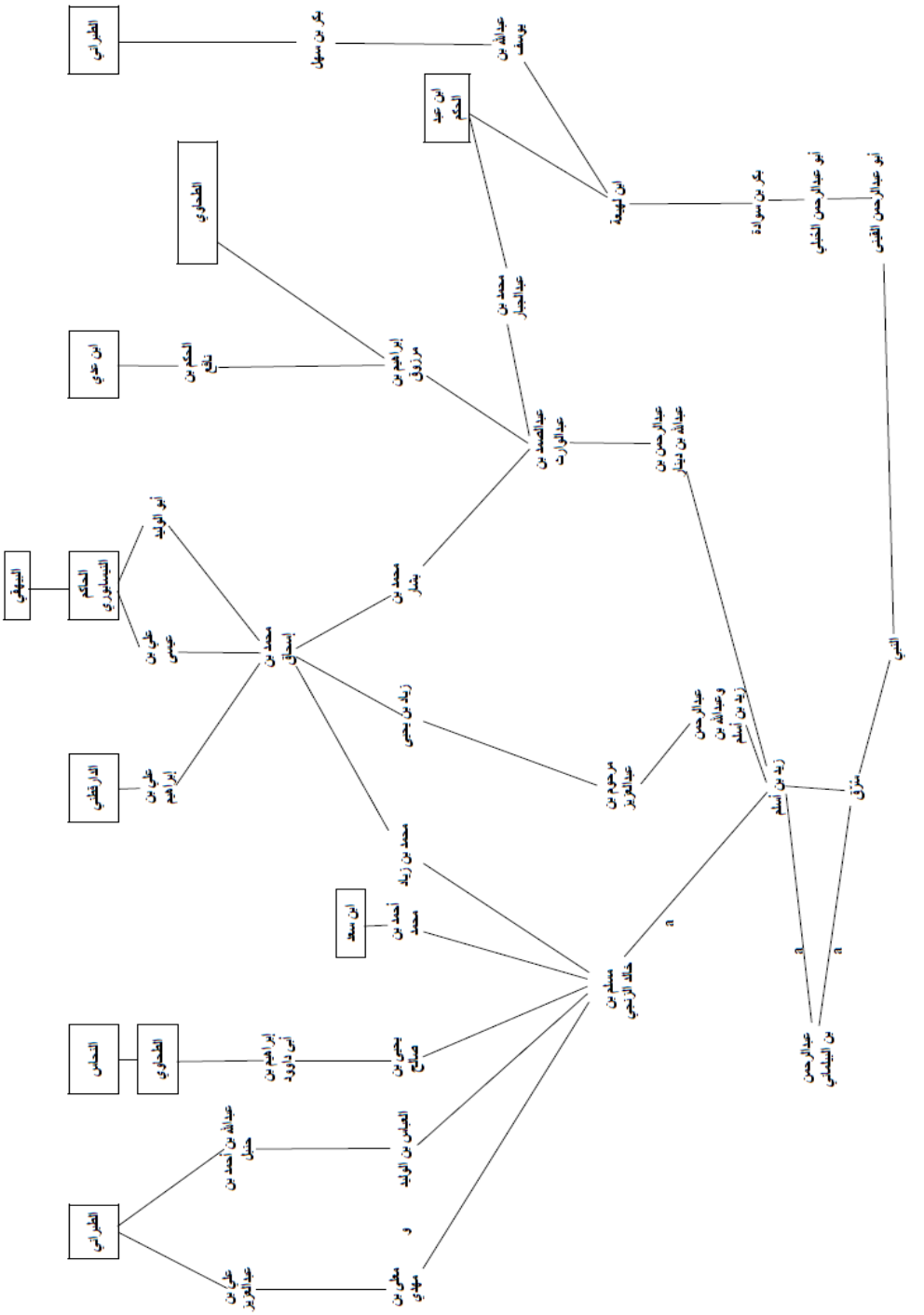
الطبراني
بكر بن سهل
عبدالله بن يوسف
ابن عبد الحكم
الطحاوي
ابن لهيعة
بكر بن سوادة
أبو عبدالرحمن الحبلي
أبو عبدالرحمن القاسي
محمد بن عبدالحيم
ابن عدي
الحكم بن نافع
إبراهيم بن مرزوق
عبدالصمد بن عبدالوارث
عبدالرحمن بن عبدالله بن دينار
الحاكم النيسابوري
أبو الوليد
البيهقي
علي بن عيسى
محمد بن إسحاق
محمد بن بشار
الدارقطني
علي بن إبراهم
زيد بن يحيى
مرحوم بن عبدالعزيز
عبدالرحمن وعبدالله بن زيد بن أسلم
زيد بن أسلم
نزال
القبي
محمد بن زياد
ابن سعد
أحمد بن محمد
مسلم بن خالد الزنجي
عبدالرحمن بن البيلماني
الخصاف
الطحاوي
إبراهيم بن أبي داود
يحيى بن صالح
العباس بن الوليد
عبدالله بن أحمد بن حنبل
الطبراني
علي بن عبدالعزيز
معلى بن مهدي

٣- تحليل جميع المتون الحديثية وطرق روايتها المختلفة لعمل مقارنة شاملة بينهم لمعرفة إذا كان ممكنا اعتبار الرابط المشترك هو الجامع والناشر لتلك الأحاديث أو المختلق لها.

٤- مقارنة مجموعات المتون المختلفة وكذلك مجموعات الأسانيد المختلفة لمعرفة إذا ما كان هناك بينهم أي ارتباط.

٥- الوصول إلى استنتاجات منطقية من خلال معرفة فيما إذا كان هناك ارتباط بين الأسانيد والمتون. فمن خلال تتبع التغييرات في المتن الأصلي، يمكن معرفة من المسؤول عن هذه التغييرات؛ أكانت عن طريق الرابط المشترك أو أنها حدثت خلال الرواية عنه. فمتون الأحاديث يمكن أن تتطابق في غالبها بشكل عام، وقد يحدث اختلاف في صياغتها، وهذا أمر شائع في الرواية الشفهية، ولا يعني هذا بالضرورة أنه تم التلاعب بألفاظ الحديث لاحقًا.(١)

وبناء على إجراء هذه الخطوات يمكن الوصول، حسب منهجية موتسكي، إلى تحديد التاريخ الزمني التقريبي لتداول الحديث.(٢)

إضافة إلى دراسة كل من السند والمتن لأي حديث، فإن موتسكي يستعين بعنصر ثالث في تأريخه للأحاديث وهو المعلومات التي تمده بها كتب الجرح والتعديل وكذلك التراجم والطبقات. وهو باتخاذ هذه الخطوات واستخدام هذه العناصر الثلاثة لا يبعد كثيرا عن طريقة المحدثين في دراسة وتحليل الأحاديث والآثار النبوية، بل يقترب منها كثيراً، ولا شك في أنه استفاد من منهجية النقد عند المحدثين خاصة وأنه يولي اهتمامًا بأساليبهم النقدية وبمصنفاتهم في هذا المجال، ويبدي

---

(١) ذكر موتسكي هذه الخطوات الخمس في (Motzki, "Dating Muslim Traditions", p. 251).

(٢) وبخصوص هذه الطريقة البحثية بخطواتها الخمس فقد قام عدد من الباحثين الغربيين بتطبيقها وقد وصلوا إلى نتائج إيجابية حول صحة الأحاديث المدروسة. انظر على سبيل المثال:

A. Görke, "The Historical Tradition about al-Ḥudaybiya. A Study of ʿUrwa b. al-Zubayr's Account" in H. Motzki (ed), The Biography of Muḥammad: the Issue of the Sources, 240-275; R. Peters, "Murder in Khaybar: Some Thoughts on the Origins of the Qasāma Procedure in Islamic Law" in Islamic Law and Society, 9,2 (2002), 132-167.

احترامًا وإعجابًا بذلك. إلا أن منهج علماء الحديث المتقدمين منهم والمتأخرين أوسع بابا، وأعمق بحثا في بيان واستقصاء الروايات الحديثية، وتتبع طرقها، ومخارجها، ثم اختبارها، وبيان عللها، وموازنتها بروايات الثقات الضابطين، ومن ثَمَّ الحكم عليها صحة أو ضعفا. وقوام هذه المنهجية الجمع والاختبار، وهذا ما يُعرف بالسَّبْر أو الاعتبار.(١) والسبر هو العمود الفقري لعلوم الحديث من حيث التصحيح والتضعيف، والجرح والتعديل، والتعليل، واستبيان حال السند والمتن. وأبرز مثال على انتهاج آلية السبر هذه وتطبيقها هو كتاب (الكامل في ضعفاء الرجال) لأبي أحمد عبد الله بن عدي (ت. ٣٦٥هـ)، فهو " أكثر من استخدم السبر في كتابه، وعالج عددا جما من الرواة، في أحاديث متنوعة العلل".(٢)

وقد يختلف موتسكي عن علماء الحديث من حيث نقطة البحث في تحليله لمتون الحديث الواحد وأسانيده المتعددة. فهدف نقاد الحديث في جمعهم لمرويات الحديث الواحد وطرقه هو لمعرفة صحيح الحديث من ضعفيه، وبيان علة الحديث وشذوذه، وهل الرواة ثقات ومن أهل الضبط فيما يرونه أم لا، بينما موتسكي يسعى إلى التحقق من تاريخية مضمون الحديث المروي وإلى معرفة الحقبة الزمنية التي تم تداول الحديث فيه، وإلى موثوقية ما يقوله علماء الحديث عن تلك الأحاديث في مصنفاتهم. ومعلوم مما سبق ذكره في المباحث السابقة بأن غالب المستشرقين يشككون في صحة الأحاديث وفي نظام الإسناد وكتب الرجال والجرح والتعديل، بينما موتسكي يرفض مبدأ الشك الأولي في هذه المصنفات الحديثية وينطلق من مبدأ صدق وموثوقية هذه المصنفات حتى يثبت العكس كما أشرنا سابقًا. وبالنسبة لكتب الجرح والتعديل، فموتسكي يستعملها ليرى أن ما توصل إليه في دراساته عن الرواة المعنيين بالدراسة متوافق مع ما ورد في هذه الكتب من معلومات عنهم، وفي الغالب يجدها منسجمة. وفي بحثه في سلاسل

(١) ينظر: كتاب **التمييز** للإمام مسلم بن الحجاج، تحقيق مصطفى الأعظمي (الرياض: شركة الطباعة العربية، ١٤٠٢، ص ٢٠٩)، وعبد الكريم محمد جراد، **السبر عند المحدثين** (دمشق: دار البيان، ٢٠١٨، ص ٢٦-٢٨).

(٢) أحمد عزّي، "السبر عند المحدثين وإمكانية تطبيقه عند المعاصرين"، بحث منشور في ندوة (علوم الحديث، واقع وآفاق، ٢٠٠٣)، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، طبعة ٢٠٠٦، ص ٤٠٧.

الأسانيد فموتسكي يركز كثيراً على الراوي المشترك (common link) الذي دائما ما يُتهم في نظريات المستشرقين بأنه هو الواضع للحديث بل وسلسلة إسناده، أو أنه شخصية غير تاريخية. وموتسكي لا يقر بنظرية التعميم هذه بل دائمًا ما يتحقق من حالة الراوي المشترك هل هو واضع للحديث أم أنه جامع فعلي للأحاديث ويرويها بانتظام في حلقات العلم. فإذا كان الراوي مدار السند هو من ابتكر مادة الحديث فعملية تأريخ الحديث ستقف عنده، أما إذا تبين بأنه ليس بشخصية وهمية وأنه هو من قام برواية الحديث المعني فإن رواية الحديث سترجع لزمن الشيخ الذي أخذ عنه، وزمن شيخ الشيخ وهكذا. وهذه نقطة اختلاف في منهجيته عن منهجية المحدثين الذين يفحصون كامل الرواة في الأسانيد دون تركيز على راو دون آخر.

وبالنظر في منهجية موتسكي في تأريخه للأحاديث نجده ينطلق في نقده من أرضية الابستمولوجيا الغربية التي كونها المستشرقون عن السنة النبوية وسيرة صاحبها عليه الصلاة والسلام، والتي امتلأت بنظريات وفرضيات منحرفة عن وصف الواقع التاريخي والقيمة الحقيقية لمرويات السنة والسيرة، ولا تقيم للأسانيد ولا لعلوم الحديث ونظام المحدثين النقدي وزنًا أو اعتباراً. ولكن موتسكي أراد أن يقف موقفًا وسطًا ينتهج أسلوب النقد التاريخي الدقيق في تحليل مصادر السنة وعلومها ورجالها، مؤمنًا بأهميتها ومتيقنًا بأصالتها، ولذا فهو يقوم عبر منهجيته بردم الفجوة بين مقاربات المستشرقين ومناهج المسلمين، مستعملاً في ذلك كافة المصادر الإسلامية ولا يستثني منها شيئًا، لأنها مصادر تاريخية يؤمن إجرائيًا بضرورة الاستفادة منها في التحليل والتركيب، كما يفعل المؤرخون الغربيون عند كتابة تاريخ أوروبا زمن العصور الوسطى، فهم "لا يمكن أن يتخلوا عن استخدام الوثائق الرسمية القديمة كمصادر تاريخية بحجة وجود عمليات من الوضع يصعب كشفها".(١)

ويحاول موتسكي بذلك أن يقلص ويحجّم قوة التشكيك الغربي وأن يكون أكثر توازنا في الحكم، وقد تمكن من التأثير في هذا المضمار على عدد من الباحثين الغربيين المعاصرين (مثل جونثان براون وغريغور شولر) في إعادة النظر في نظريات المستشرقين الكبار حول السنة ومصادرها. وهو بذلك يبتعد

(1)Motzki, "Dating Muslim Traditions", p. 235.

عن طريقة علماء الغرب المرتابين في صحة الأحاديث، ويقوم بطرح تفسيرات ورؤى مختلفة عنهم تتسم أكثر بالعلمية، ويسعى في تقويض فكرهم المبني على الشك المطلق الذي أنتج تأويلات باطلة.

وينزع موتسكي دائما في تطبيق طريقته في التأريخ على الأحاديث التي درسها غيره من المستشرقين وجادلوا بعدم صحتها، حيث يقوم بدراستها من جديد لمحاولة إثبات ما إذا كانت المقدمات والمنهجيات والاستنتاجات في دراسات هؤلاء المستشرقين يمكن قبولها والتعويل عليها أو رفضها وبيان الحقيقة حولها. وقد تناول مرويات كثيرة تعرض لها مستشرقون، وذلك في أبحاث مطولة لا يتسع المقام لذكرها هنا، ولكن حسبنا الاكتفاء بالإشارة إلى مثال واحد يبين المقصود بإيجاز.

قام موتسكي في كتابه (Analysing Muslim Traditions أي "تحليل أحاديث المسلمين") بدراسة مرويات حديثية رواها مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما، والتي درسها المستشرق ج. ينبول في بحثه (نافع مولى ابن عمر وموقعه في كتب الحديث)[١]، الذي استنتج في خاتمة بحثه بأن مرويات نافع لا تعود إلى ابن عمر بل تعود إلى مالك بن أنس، أي أن مالكًا قد اختلقها بأسانيدها، وتوصل أيضا إلى أن نافعا شخصية وهمية. وقد طبق ينبول منهجيته التي ترتكز على أن الراوي المشترك (مدار السند) هو واضع الحديث أو أنه شخص لا وجود له تاريخيًا، على بعض أحاديث نافع التي أوردها مالك في موطأه ومنها حديث "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعًا من شعير على كل حُرٍّ أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين"[٢]، مدعيًا عدم صحة هذا الحديث سنداً ومتنًا وإنما قام بتلفيقه مالك، ونقله عنه أصحاب الكتب الحديثية الستة. وقد قام موتسكي بمراجعة دقيقة وفاحصة لمنهجية ينبول في دراسته لهذا الحديث، وجمع وحلل متن هذا الحديث برواياته المختلفة وطرقه المتعددة من مصادر حديثية متنوعة أولها موطأ مالك برواياته الشهيرة، والكتب الستة وسنن الدرامي، وكذلك المصنفات الحديثية التي ظهرت قبل الكتب الستة ولم يتطرق لها ينبول في دراسته مثل

(1)G.H.A. Juynboll, "Nafi', the Mawla of Ibn 'Umar, and his Position in Muslim Hadith Literature" in Der Islam, 70 (1993), 207-244.

(٢) كتاب **الموطأ** للإمام مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي (دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٦) ١/ ٢٨٤.

مصنف عبد الرزاق، ومصنف ابن أبي شيبه، ومسند الإمام أحمد بن حنبل، ورجع كذلك إلى كتاب الأم للشافعي والطبقات الكبرى لابن سعد وكتب التراجم الأخرى، إضافة إلى دراسة آراء وممارسات ابن عمر الفقهية والفقهاء الأوائل من جيل التابعين التي تتعلق بزكاة الفطر. ودرس ذلك باستفاضة على ضوء منهجه في تحليل السند والمتن والتي تسمح له بإعادة تركيب عملية الرواية لأي حديث، بطريقة قل نظيرها عند المستشرقين. ووصل إلى العديد من الاستنتاجات ومن أهمها:

١- أن ينبول اعتمد نظريات شاخت في موثوقية الأحاديث الفقهية وفي الراوي مدار السند بدون تمحيص، وهي نظريات معلولة لا يمكن تطبيقها في دراسة الأحاديث وأسانيدها.

٢- أن نافعًا مولى ابن عمر شخصية تاريخية حقيقية وليست وهمية، وقد أساء ينبول فهم كثير من النصوص التاريخية حوله حياة نافع.

٣- أن مالكًا أخذ الحديث عن نافع ولم يكن مزوراً، وأن ينبول لم يكن موفقًا في اتهامه لمالك أو غيره من علماء المسلمين بالتزوير والخداع، حيث تفتقد حججه إلى مبررات مقنعة ومقدمات منطقية صحيحة.

٤- تحفل دراسة ينبول بعدد من التناقضات والثغرات المنهجية والاستنتاجات المتسرعة.

٥- تحسم دراسة موتسكي بأن حديث زكاة الفطر ومن خلال تحليل أسانيده ومتونه المتنوعة الموجودة في مصادر حديثية وتاريخية كثيرة، التي لم يرجع ينبول لأغلبها، موثوق به تاريخيًا، وأن جذوره تعود إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وأن سلسلة إسناده؛ مالك عن نافع عن ابن عمر سلسلة صحيحة.(١)

الثاني: نقد المصادر (Sources Criticism)

يعتمد موتسكي على هذه الطريقة النقدية كأحد متطلبات النقد التاريخي لاستعادة المصادر التاريخية المعتمدة في أي كتاب تاريخي أو تراثي قديم وتقييمها. ويرى أن نقد المصادر هو "أحد أهم الإنجازات في منهجية الدراسات التاريخية الحديثة"، والذي ينشغل بتقييم المصادر المتوفرة عن طريق التحقق من

(١) ينظر كتاب موتسكي: *Analysing Muslim Traditions*, 47-124

صحة وأصالة ودقة المحتوى المعرفي والتاريخي الذي تورده.[١] وموتسكي عند محاولته لتحديد موثوقية مصدر ما فإنه يتساءل "كم يبعد هذا المصدر زمنا ومسافة عن الحدث الذي يحاول إخبارنا به؟ وهل الزمان والمكان للحدث الذي ذكره المصدر صحيحين؟"[٢] لذا فنقد المصدر هو الخطوة الأولى لتحديد قيمة ما يورده المصدر من معلومات ووقائع تاريخية. والمصادر المقصودة هنا بشكل عام إما وثائق تاريخية، أو نقوش وآثار قديمة، أو أشخاصاً محوريين في الرواية رووا أحداثاً أو نقلوا معلومات في عصرهم أو في عصور متقدمة حوتها مؤلفات قديمة.

وفيما يتعلق بسياق المصادر الحديثية، فالمقصود بالمصادر هنا الرواة والشيوخ الأساسيين الذين أخذ عنهم صاحب مجموع حديثي ما المتون الحديثية وآثار الصحابة وفتاوى التابعين وأوردها في كتابه بأسانيدها. والمقصود بنقدها، هي دراسة الرجال الواردين في أسانيد هؤلاء المصادر، وأسلوب روايتهم، وتحليل متون مروياتهم ومقارنتها بغيرها الواردة في الكتاب أو في كتب حديثية أخرى، للتحقق من صحتها التاريخية، وصحة نقلها، وأنها ترجع للطبقة التي سبقت جامع هذه المرويات. فالنظرة العامة للمستشرقين، كما سلف، تشكك في فائدة دراسة الإسناد كجزء هام في صدق المرويات الحديثية، وترى أنها كلها تم اصطناعها وذلك لإرجاع هذه الأحاديث إلى مرجعيات أعلى مثل التابعين والصحابة ومن

---

(١) يطرح موتسكي مثالاً لتوضيح أهمية نقد المصادر. يقول لو أن هناك – على سبيل المجاز – وثيقة أملاك تزعم أنها صادرة من جنوا في العهد المسيحي المتمثل في القرن التاسع، ولكن في نفس الوقت يمكن إثبات أن نفس الوثيقة نفسها صدرت في روما في القرن الحادي عشر لنفس الحقبة (العهد المسيحي) وليس في القرن التاسع، فبالتالي فإن هذه الوثيقة مزورة. ولذا فإن دقة المعلومات في هذه الوثيقة لا يمكن تحديدها، إلا أن الوثيقة يمكن أن تستخدم كمصدر لدراسة الأهداف والممارسات المتعلقة بالوثائق المزورة في روما في القرن الحادي عشر. أو يمكن اعتبار أن الوثيقة تم نقلها عن طريق الكتابة خلال فترة طويلة من الزمن، ومن الواضح أنها تعرضت لعدد من التغييرات، فمثلا بعض بنودها قد تتعرض للحذف أو الإضافة أو التغيير سواء كان ذلك بقصد أو دون قصد. هذه التغييرات يجب أن تؤخذ بالحسبان بل يجب توثيقها (إن كان ذلك بالإمكان)، هذا إذا أردنا أن نستخلص المقصود الصحيح لهذه الوثيقة، وهذه مهمة نقد المصادر. ينظر: Motzki, "Dating Muslim Traditions", p. 205

(٢) المرجع السابق.

ثم رسول الله عليه الصلاة والسلام. وهذا واضح في فعل مستشرقين أثناء نقدهم لرواة محوريين للحديث، كما صنع شاخت في تأريخ مصادر الأحاديث الفقهية وفنسك لمصادر أحاديث العقيدة. وقد توصلوا بزعمهم إلى نتائج مفادها أن أقدم الأحاديث لا يرقى إلى ما قبل سنة ١٥٠هـ، وأن أسانيدها كانت مزورة لذا لا بد من اعتبارها أحاديثًا وهمية. وكان هذا بالنسبة لهم "حقيقة قاطعة لا يجوز التشكيك فيها، واتبعوا مبدأ أن كل حديث أو خبر منسوب إلى التابعين أو من قبلهم لا بد من اعتباره زائفا حتى يثبت العكس"[١]. لكن موتسكي عند مراجعته لنظريات هؤلاء ومنهجيتهم في تطبيق أسلوب نقد المصادر رفضها ووجد أنها تعتمد على افتراضات غير منهجية، وأساليب بحثية غير قوية. ولذلك فهو يرى وجوب "تجنب إطلاق أحكام جزافًا عن مصادر الأحاديث وصحتها، والقيام بدلا من ذلك بدراسة الأحاديث وأسانيدها معا وبدون افتراضات مسبقة لمعرفة صحتها أو درجة ضعفها".[٢]

وقد برهن موتسكي على ذلك أثناء قيامه بدراسة مرويات أهم مصادر (رواة) إحدى المؤلفات الحديثية المبكرة وهو مصنف عبد الرزاق الصنعاني (١٢٦-٢١١هـ) الذي ظهر قبل الكتب الستة. وهو من أهم وأقدم أصول السنة المعتبرة عند العلماء، ويتميز بعلو أسانيده، وقد جمع الصنعاني فيه الأحاديث النبوية وأقوال الصحابة وفتاوى كبار التابعين وفتاوى تابعي التابعين أحيانًا.[٣] وقام موتسكي بدراسة جزء كبير من مرويات المصنف عن طريق الجمع بين طريق تحليل أحاديث وأسانيد رواته الرئيسين الذي أخذ عنهم الصنعاني وسمع منهم. ولأجل دعم تأريخ المتون وإظهار أن عبد الرزاق لم ينسب الأحاديث عشوائيا إلى شيوخه متعمدا، ولا اختلق أسانيدها أو زود

---

(١) ينظر:

Patricia Crone, Roman, Provincial and Islamic Law: The Origins of the Islamic Patronate (Cambridge,١٩٨٧), ٣٤-٣٢; Albrecht Noth, "Common Features of Muslim and Western Hadith Criticism: Ibn al-Jawzi's Categories of Hadith Forgers, in H. Motzki (ed.), Hadith Origins and Developments, (Routledge,٢٠٠٤ , pp. 309-316)

(2)Motzki, Hadith, p. xI.

(٣) ينظر مقدمة التحقيق للمصنَّف، المجلد الأول (الرياض: دار التأصيل، ٢٠١٥، ص. ٦٦)

الأحاديث بأسانيد معروفة، سيكون مهما عند موتسكي دراسة أسانيد عبد الرزاق بالتفصيل لمحاولة إيجاد دلائل على الوضع أو العكس.

ولذا فقد قام موتسكي بشكل عملي على تحليل:

١- عدد الرواة الأساسيين في المصنَّف وكمية الأحاديث المنسوبة لهم.

٢- عدد الرواة الثانويين وكمية الأحاديث المنسوبة لهم.

٣- عدد الرواة المذكورين بصورة أقل وعدد الأحاديث المسنودة لهم.

٤- عدد الأحاديث المروية بدون ذكر الراوي ولا من نسبت إليه.

٥- الأخبار التي تتضمن آراء شخصية للشيخ المقصود بالبحث.[١]

ووجد أن مصادر مادة المصنف الحديثية جلها ترجع إلى أربعة شيوخ رئيسيين كما يوضحه الجدول التالي:

اسم المصدر الأساسي (الشيخ)	نسبة ما رواه عبد الرزاق عنه في مصنفه
معمر بن راشد (ت. ١٢٣هـ)	٣٢٪
عبد الملك بن جريج (١٥٠هـ)	٢٨٪
سفيان الثوري (١٦١هـ)	٢٢٪
سفيان بن عيينة (١٩٨هـ)	٤٪

وباقي نسبة مادة المصنَّف (١٤٪) فقد رواها عبد الرزاق عن عدد كثير من الرواة كالإمام مالك وعمرو بن دينار وغيرهم. وقد اختار موتسكي مرويات وأسانيد عبد الرزاق عن شيخه ابن جريج في الجزء السادس من المصنَّف كتب النكاح والطلاق، وهي تشكل ثلاثة أرباع المجلد ليطبق عليها منهجيته بأسلوب تحليلي معمق. وفحص أيضًا كيفية إيراد المادة الحديثية تحملاً وأداءً عند مصادر

(١) موتسكي، **بدايات الفقه الإسلامي**، ص ١٢٧-١٣٢.

هؤلاء الرواة الثلاثة (أي لشيوخهم الذين أخذوا عنهم الحديث)، وكم كانت نسبة رواية كل راو من هؤلاء الأربعة عن شيوخه، فعلى سبيل المثال: قام موتسكي بتحليل نسبة ما رواه معمر عن شيخه ابن شهاب الزهري (ت. ١٢٤هـ) في المصنف ووجدها ٢٨٪، وعن شيخه قتادة بن دعامة (ت. ١١٨هـ) ٢٥٪ وهكذا. وقد روى عبد الرزاق عن طريق هؤلاء الثلاثة الآفًا من الأحاديث والآثار. وهذا كله لمعرفة الملامح الفردية أو الطابع الفردي لرواية كل شيخ ليستنتج معايير للصحة يقيّم من خلالها صحة طريقة رواياتهم ومحتوى ما رووه، ومن ثم التحقق من مصداقية عبد الرزاق فيما نقله عنهم. وقد انطلق موتسكي في تحليله هذا عبر تطويره لمعايير عامة جديدة وسماها معايير الصحة وقسمها إلى قسمين:

أ) معايير شكلية خارجية للصحة:

وتنقسم إلى معيارين هما (الحجم) و(النوع). فأما الحجم فيقصد به نسبة المرويات التي رواها مثلا ابن جريج عن مشايخه الثقات، مثل شيخه عطاء بن أبي رباح، وتمثل مروياته عنه ٤٪ وهكذا. وقد روى ابن جريج عما يقارب ٨٦ رجلاً من فقهاء ومحدثين مشهورين وغير مشهورين بل ومجهولين لم يقم بتسميتهم. فحجم مروياته ونقولاته وتنوع مصادره يدل على تنقله للدراسة وأخذ العلم عند كثير من علماء اليمن والحجاز والعراق وغيرهم كما توضحه كتب التراجم. ويقول موتسكي لو كان ابن جريج مزورا حقًا لنسب كل ما يرويه من أحاديث وفتاوى إلى عدد من محدود من المحدثين والعلماء المشهورين منزلة وعلمًا مثل عطاء، وابن شهاب الزهري، ومعمر وعمرو بن دينار فقط. والمعيار الآخر هو معيار (الأنواع)، فمثلاً روايات ابن جريج يمكن تقسيمها إلى نوعين: نوع الإجابات (responsa)، أي الجواب على مسألة ما، ونوع الأقوال أو الأخبار (dicta) ويشمل هذا النوع الأحاديث والآثار والفتاوى. ويستدل موتسكي من خلال هذا المعيار على صحة ما ينقله ابن جريج من مرويات وأقوال حديثية وفقهية، بأن ابن جريج ينقل أحيانًا أحاديثًا مسنودة إلى النبي عليه الصلاة والسلام عن طريق مشايخه، وينقل عنهم آراء وفتاوى فقهية مختلفة، فلو كان ابن جريج له نية التزوير والتلفيق لنسب ورفع كثيراً من آراء مشايخه الفقهية وفتاويهم إلى النبي صلى الله عليه

وسلم وأسندها إليه وقلبها إلى أحاديث نبوية ليدعم بها اختياراته الفقهية، لتروج بين المسلمين ويتم قبولها حسب ما تدعيه نظرية شاخت لتطور الفقه الإسلامي. ومن معايير الصحة التي استخدمها موتسكي صيغة السؤال المجهول صاحبه التي وردت في المصنف، مثل (عبد الرزاق عن ابن جريج قال: سُئل عطاء عن رجلين أنكح كل واحد منهما صاحبه أخته...)[١]، و(قال ابن جريج: **أمرت** إنسانًا أن يسأل عطاء...) و(أرسلت إلى عطاء إنسانًا في...)[٢]، مقابل الصيغة المباشرة (عبد الرزاق عن ابن جريج: سألت عطاءً عن الرجل أراد طلاق امرأته فاستوهبها من بعض صداقها...)[٣] فكلتا الصيغتين موجودتان، ولو كان ابن جريج مزورا لجعل ما يرويه بأسلوب السماع المباشر عن شيخه عطاء كما في الصيغة الثانية بدلاً من إيراد سؤال عن لسان شخص آخر لا يذكر اسمه.[٤]

ب) معايير شكلية داخلية للصحة:

وهي تعتمد على دراسة آلية ومنهجية أسلوب الرواية عند المصدر الأساسي (مثل ابن جريج) في عرض مادته الحديثية عمن روى عنهم، وفي عرض أراءه. وهذه المعايير تبحث على ملاحظات وإشارات شكلية في أسلوب الرواية عند هذا المصدر لا تتوافق مع فرضية الإسقاط أو التزوير. وكمثال على ذلك درس موتسكي أسلوب ابن جريج في الرواية، فقد روى عبد الرزاق أقوالاً وآراء فقهية نقلها شيخُه ابن جريج عمن سمع منهم، وأحيانا يروي أقوالاً فقهية لابن جريج نفسه بدون أن ينسبها ابن جريج إلى أحد من شيوخه الثقات. ومن المعايير الداخلية أيضًا التي وظفها موتسكي لبيان موثوقية ما يرويه ابن جريج عن شيخه عطاء، هي تعاليقه على رأي شيخه عطاء في بعض القضايا الفقهية التي سأله عنها، كما في المثال التالي: (قال عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج قال :قلت لعطاء: أم ولد ميسرة –مولى ابن زياد – تزعم أن ولدها ليس من ميسرة، قال: لا، الولد للفراش

---

(١) **المصنّف**، ٦: ١٤٤٠.

(٢) **المصنّف**، ٦: ١٠٨٢٥، ٧: ١٣٨٩٣.

(٣) **المصنّف**، ٦: ١١٨٢٧.

(٤) موتسكي، **بدايات الفقه الإسلامي**، ص ١٦٥-١٦٩.

وللعاهر الحجر، فقال له ابن عبيد بن عمير : أفلا يدعى له القافة، قال [عطاء]: الولد للفراش وللعاهر الحجر، قال ابن جريج: وأقول أنا: إذا قالته الحرة كُذبت وضربت) أو تبنِّي رأيًا مخالفًا لرأي شيخه، كما في الرواية التالية (قال ابن جريج: قلت لعطاء: "الرجل يطلق المرأة فتعتد بعض عدتها، ثم يراجعها في عدتها، وطلقها ولم يلمسها، من أي يوم تعتد؟" قال [عطاء]: "تعتد باقي عدتها"، ثم تلا: "ثم طلتموهن من قبل أن تمسوهن" قال ابن جريج: وأقول أنا: "إنما ذلك في النكاح، وهذا ارتجاع")[١].

ويرجح موتسكي هنا صدق رواية هذه الآراء عن ابن جريج، فلو أراد ابن جريج إسقاط آراءه الفقهية الخاصة به إلى الأقدمين ليمنحها بذلك مرجعية عليا لفعل، وهذا دليل على صحة الرواية عن ابن جريج عن مشايخه الثقات سواء كان ما يرويه حديثًا أو رأيًا فقهيًا.

وغير ذلك من الأمثلة التي فحصها عن طريق هذه المعايير الشكلية والمضمونية والتي قام بتحليل البنى الأسلوبية لصياغات ابن جريج في الرواية وفي تعاليقه المختلفة على فتاوى أو إجابات شيخه عطاء. أو في ما يرويه ابن جريج بطريق غير مباشر أي بواسطة شخص آخر عن عطاء وبإمكانه أن يروي ذلك بشكل مباشر عنه، والتي يستعملها موتسكي كمعيار صدق ودقة يصف بها الفعل الروائي لابن جريج كما ما تدل عليه مكانته الحديثية والفقهية المعتبرة لدى جيله وتلامذته مثل عبد الرزاق.

وهو بذلك يرد على شاخت وأتباعه الذين يدعون بأن هذه الأسانيد هي إسقاط وهمي من الشيخ مثل ابن جريج إلى مرجعيات أعلى من التابعين والصحابة، الذين يتجاهلون مثل هذه الأساليب في الرواية والتنوع في النقل التي تدل على صدق مثل هذه المصادر وضبطها في الرواية والإخبار. ومثل هذا الضبط ينسحب ليس على نقل وجهات النظر المختلفة في القضايا الفقهية بل ما نقله هؤلاء من أحاديث وأحكام فقهية منسوبة للصحابة أو للنبي صلى الله عليه وسلم.[٢] وهذا يثبت أمانة ابن جريج

---

(١) **المصنف**، ٦: ١٠٩٤٨.

(٢) للمزيد من هذه المعايير للصحة التي ذكرها موتسكي والأمثلة التطبيقية على ذلك ينظر المصدر السابق، ص ١٦١-١٩١.

في نقله، وأن هناك كانت حلقًا علمية ثابتة لعطاء يلقي فيها دروسه ويروي أحاديثه، وفيها كثير من الحوار والنقاش، وأن علاقة التلميذ (ابن جريج) بشيخه (عطاء) كانت علاقة اجتماعية حقيقية، كما تدعم ذلك كتب التراجم والأعلام.(١)

ويكتفي الباحث بهذا الإشارات التوضيحية في سياق تحليله لمقاربة موتسكي في نقد المصادر الحديثية وتأريخها في عمله، وإلى ما توصل إليه من نتائج تؤكد صحة وأصالة هذه المرويات الحديثية وغيرها التي أوردها عبد الرزاق في مصنفه، وأنها فعلاً تعود لتلك الفترة، وأن نسبة مصادره من محدثين وعلماء إلى مشايخهم ومن سمعوا عنهم لا شك أنها ترجع لهم، وأن ذلك لم يقم على أساس التزوير والإسقاط. وإلا فإن كتاب موتسكي يستحق الرجوع إليه ومراجعته بشكل تفصيلي وتحليل ونقد كافة معاييره وأسسه للصحة في دراسة علمية مستقلة.

وقد تأثر بعض المتخصصين الغربيين في الدراسات الإسلامية مثل غريغور شولر بطريقة موتسكي في نقد المصادر الحديثية. فقد استخدم شولر نفس طريقة موتسكي لدراسة الأحاديث والآثار المتعلقة بحياة النبي صلى الله عليه وسلم، وخاصة مرويات التابعي عروة (ت. ٩٤هـ) ابن الصحابي الجليل الزبير بن العوام رضي الله عنه، وتوصل إلى نفس النتائج بأنها صحيحة وترجع إلى زمن النبي عليه الصلاة والسلام. (٢)

(١) المرجع السابق، ص: ١٩٥، ٢٠٩-٢١٠.

(٢) ينظر: Gregor Schoeler, Character and Authenticity of Muslim Traditions on the Life of Mohammed (De Gruyter, 1996).

المبحث الخامس

سمات البحث والمقاربة عند هرلد موتسكي

يمتاز موتسكي في أبحاثه حول تأريخ الأحاديث بعدة سمات تميزه وتفرده عن غيره من عموم المستشرقين القدامى والمعاصرين، وقد تم الإشارة إلى بعض منها خلال المناقشة في المباحث السابقة، ويمكن إيجازها فيما يلي:

١- عدم إهمال أي مصدر تاريخي أثناء دراسته وتأريخه للأحاديث، حيث يرى أن المتن والسند وكتب التراجم وغيرها مما كتبة المحدثون المتقدمين منهم والمتأخرين يجب أن يُتعامل معها بكل موضوعية وباعتبارها وثائق ومصادر معرفية وتاريخية مهمة لا يمكن فصلها عن بعضهما البعض.(١)

٢- إتقانه للغة العربية وفهمه لما ترمي إليه الأحاديث، وهذا يلاحظ في محاججته لبعض المستشرقين حول بعض الأحاديث التي لم يفهموا المقصود منها، الأمر الذي يرى أن ذلك يؤثر على صحة نتائج دراساتهم. مثال ذلك ما بينه موتسكي أثناء مناقشته للمستشرقة ايرين شنايدر، ويعتقد أنها لم تفهم مقصود الحديث الذي رواه أسلم بن زيد عن رجل يسمى "سُرّق"(٢)، مما جعلها تستنتج من هذا الحديث أن القانون الروماني المبكر كان له أثراً على الفقه الإسلامي. وهذا ما يرفضه موتسكي مبيناً

---

(١) موتسكي، **مناهج تحليل الأحاديث في الدراسات الغربية، عرض ونقد** (بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٤٠، ص ٤٦٢-٤٦٣).

(٢) الحديث عن زيد بن أسلم قال: رأيت شيخا بالإسكندرية يقال له سُرّق، فقلت له ما هذا الاسم؟ فقال: اسم سمانيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولن أدعه. قلت ولم سماك؟ قال قدمت المدينة فأخبرتهم أن مالى يقدم، فبايعوني فاستهلكت أموالهم فأتوا بى إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال "أنت سُرق"، وباعنى بأربعة أبعرة، فقال الغرماء للذى اشتراني ما تصنع به؟ قال: أعتقه، فقالوا: فلسنا بأزهد في الأجر منك، فاعتقوني بينهم، وبقى اسمي. رواه الدراقطني في زوائده، والحديث في متنه نكارة، وفيه إسناده عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار وهو صدوق يخطيء، وقد أخطأ في قوله "باعني بأربعة أبعر"، والصواب رواية ابني زيد بن أسلم وليس فيها أنه باعه. انظر تحقيق زوائد سنن الدارقطني على الكتب الستة، القسم الثاني، ص ٢٦٣ (رسالة دكتوراه منجزة في جامعة أم القرى، ١٤٢٠).

أن سوء فهم معنى الحديث وضعف اللغة العربية لديها أدى إلى استنتاجات خاطئة.(١)

٣-تقوده مقارباته من خلال دراساته المتنوعة لكثير من الأحاديث النبوية ومرويات الصحابة والتابعين ومصادرها إلى القول بالاطمئنان بأنها ترجع إلى فترة أقدم من زمن الراوي أو جامع الأحاديث، وقد ترجع روايتها إلى النصف الأول في القرن الأول الهجري.

٤-يُكثر من الإشارة في ثنايا تحليلاته إلى الجهود النقدية للمحدثين، وخاصة فيما يتعلق في تنقية السنة ومروياتها وأسانيدها مما شابها من الدخيل والخطأ أو الوضع.

٥-سبره لنظام التعليم الإسلامي في القرنين الأولين وآلياته وخاصة فيما يتعلق برواية الأحاديث وتعلمها، ومنهج المحدثين في التصنيف والنقد. ويشدد على أهمية ذلك في تكوين المعرفة الصحيحة اللازمة أثناء دراسة وتقييم نظام رواية الأحاديث وتدوينها.(٢)

٦-يستهل أغلب دراساته الحديثية بعرض رؤية أقطاب المستشرقين المسيطرة على الرأي الأكاديمي العام للمتخصصين الغربين في الإسلاميات والتي سيطرت عليها النظرة التشكيكية في مكانة الأحاديث في الإسلام وموثوقيتها. ويطرح بعدها منهجيته الخاصة به والتي تؤدي إلى نتائج مختلفة تساهم في تقويم وتصحيح هذه الرؤية المشككة وتعميماتها العمياء.

٧-يُعتبر موتسكي موسوعيًا في أبحاثه، فهو يتميز بقراءات واسعة ومكثفة حول الموضوع المعني بالدارسة. وهذا ملاحظ في كثرة المراجع العربية والأجنبية التي يرجع لها ويذكرها في أبحاثه. فنظرة عامة على حواشي كتبه وأبحاثه يظهر للقارئ كثرة المراجع والمصادر التي اطلع عليها وضمّنها فيها.

٨-مفهومه لصحة الأحاديث هو الأقرب إلى مفهوم علماء الحديث، فصحة الحديث عند المستشرقين

---

(١) ينظر: Motzki, *Analysing Muslim Traditions*, 2010، وضـعف التكوين اللغوي لدى كثير من المستشرقين المعاصرين أمر ملاحظ كما أوضحه تقرير لامبرت الوارد في مقابلة مجلة "شؤون عربية" مع المستشرقين كلود كاهن و أندري ميكيل، العدد ١٢ فبراير ١٩٨٢، ص ٢٨٣.

(٢) ينظر: Motzki, Analysing Muslim Traditions, p. 120 و Motzki, the introduction in Hadith: Dating and Development, 2004

تتوقف على أن الأحاديث النبوية لا ترجع للنبي صلى الله عليه وسلم، ولكنها صحيحة النسبة إلى رواة وعلماء عاشوا بعد سنة ١٥٠ هـ (أي بدءاً من عصر الإمام مالك) إلى القرن الثالث، أي هم من اختلقها ونسبوها زورا للنبي في هذه الفترة. بينما موتسكي ومن خلال منهجيته العلمية يرى أن مجمل هذه الأحاديث رويت فعلاً قبل سنة ١٥٠ هـ، وأن لها جذورا ترجع لمنتصف القرن الأول بل وإلى الفترة النبوية حسب دراساته المعمقة على جملة من الأحاديث التي طالتها شبهة التزوير في الدراسات الاستشراقية.

٩-إيمانه العميق بأهمية دراسة الأسانيد واستخدامها في عملية تأريخ الأحاديث، وذلك لكونها جزء أصيلا في نقل الأحاديث، والمنهجية العلمية الموضوعية تقتضي عدم إهماله. وأن نظام الإسناد استخدمه المسلمون الأوائل من أجل التوثق من صحة ما يُنسب إلى النبي عليه السلام وصحابته الكرام. وإن كان يرى بأن التزوير في الأسانيد قد حصل كما بينه علماء الإسلام ولكن "لا يبدو أنه حدث بصورة كبيرة في الحلقات العلمية، ناهيك عن حلقات المحدثين"[١]. وقد نستقطع هذا النص من أحد أبحاثه لبيان موقف موتسكي من الإسناد عموما، حيث يقول: " لو أن نظام الإسناد العلمي كان مستخدما فقط ليتظاهر بالصحة، لكان نظام الحكم على الأحاديث عن طريق الأسانيد مجرد عبث، وسيكون إصرار الشافعي على قبول الأحاديث ذات الأسانيد الصحيحة فقط مجرد نفاق ولا معنى له، خاصة إذا كان مقتنعا أن معظم الأحاديث المتاحة في عصره كانت مزودة بأسانيد موضوعة. هل كان كل نظام النقد للحديث عند المسلمين مناورات مضللة؟ ومن كان سيخدع؟ علماء مسلمين آخرين؟ لا شك بأنهم سيكونوا على علم بهذه الحيل التافهة والمجهودات التي لا معنى لها من أجل الحفاظ على معاييرعليا للرواية إذا ما كان وضع الأسانيد جزءا لا يتجزأ من الحياة اليومية للعلماء. ولذلك يبدو أن من الملائم كثيرا القول بأن نظام الإسناد نجح في دوره الذي توقعه المحدثون منه، وإلا سنتوقع منهم أن يتخلوا عنه بصورة سريعة مالم يحقق لهم مرادهم. وحتى يكون لدينا الدليل

(١) موتسكي، **مناهج تحليل الأحاديث**، ص ٤٦٢.

على النقيض من هذا، لا بد من الاعتقاد أن الأسانيد بصورة عامة يمكن الاعتماد عليها...".[١] وهو يعارض بهذا الرؤية الاستشراقية السائدة بأن الإسناد "مجرد نسج خيال روائي".[٢]

١٠- إشاراته أحيانًا وإن كانت قليلة إلى وجود إيدلوجيا خفية واستعلائية بعيدة عن الموضوعية في الطرح في كتابات بعض المستشرقين.[٣] وهذا دأبهم في الهجوم على من خالف دراساتهم. فموتسكي تعرض كثيرا للنقد من عدد من معاصريه لمخالفته النظريات الكبرى حول الفترة المبكرة للإسلام. وما ألمح له موتسكي - معروف بين الدوائر الاستشراقية حيث يريدون أن يحافظوا على نظرة واحدة عن الإسلام تقلل من شأن الرواية الإسلامية والتراث العلمي للمسلمين، وهذا ما يُعرف بالرؤية (الجوهرانية) تجاه الإسلام التي تعطيه صورة واحدة (في الغالب مشوهة) وهوية مستقرة لا يمكن تجاوزها ولا يُقبل تحديها والسعي إلى تثبيتها في المخيلة الغربية.[٤] والخطاب الاستشراقي حول الإسلام يحمل مواقفا وأفكارا قد تتخطى حدود السؤال المعرفي في كثير من الأحيان إلى الإيدلوجيا الكامنة أو اللّاوعية، وخاصة عندما يتعلق موضوع البحث بالتأريخ للإسلام المبكر.

(١) المرجع السابق، ص ٤٦٣.

(٢) المرجع السابق، ١٤٦.

(٣) موتسكي، **بدايات الفقه الإسلامي**، ص ٨٠-٩٢.

(٤) وهي ناتجة عن التنميطات السلبية التي صدّرها الاستشراق عن الإسلام لتؤكد عن وجود خصائص جوهرانية أو طبائع ثابتة له تعزز التصورات السابقة عنه. ينظر: خلدون الشمعة، **المؤتلف والمختلف، تمثيلات المركز الغربي والهامش العربي وشيطنة الآخر** (ايطاليا: دار المتوسط، ٢٠١٩، ص ٢٤١، ٢٥٤).

الخاتمة

يمكن إجمال ما توصل إليه الباحث من نتائج في هذا البحث التعريفي بجهود موتسكي وتحليل مقاربته في تأريخ الأحاديث في النقاط التالية:

١-يصف موتسكي الطرق السابقة للمستشرقين في تقييمهم لتاريخية الأحاديث وأصالتها التي يعتبرونها إسقاطًا للتطورات السياسية والمذهبية والاجتماعية، بالطرق العقيمة حيث تفتقر إلى الدقة والصحة، وتجمع في كثير من مقدماتها واستنتاجاتها عددا من التناقضات والعيوب.

٢-تشير الإشكاليات المنهجية التي أبرزها موتسكي أثناء نقده للدراسات الاستشراقية السابقة والمعاصرة حول الأحاديث إلى ضعف مصداقيتها وحيادها مما يقلل من قيمتها العلمية، وتشك في مدى موضوعيتها.

٣-تفتعل وجهة النظر الاستشراقية الجدل وتثير الشكوك والارتياب في مصدرية الحديث النبوي وتاريخيته، حيث تدعي أنه ليس من الممكن أو بالكاد يمكن إعادة بناء تاريخ بدايات الإسلام على أساس المصادر الحديثية، بينما يثبت موتسكي العكس.

٤-تتميز دراسات موتسكي الحديثية بشكل عام بالاستقلالية المنهجية وبالدقة والموضوعية في التحليل والموازنة والنقد، وتنوع المسح المصدري.

٥-إن جهود موتسكي ودراساته الغنية حول تاريخ الإسلام المبكر عن طريق المصادر الحديثية يدل على استمرار بقاء هذا المجال من المعرفة الإنسانية فاعلاً ومؤثراً في الدراسات الغربية.

٦-تعتمد مقاربة موتسكي لتأريخ المرويات الحديثية على تحليل كل من السند والمتن وعلى تحليل ونقد مصادر المرويات للمجاميع الحديثية (أي الشيوخ والرواة الكبار) مستعينا بكتب الجرح والتعديل والتراجم.

٧-على خلاف ما قعد له شاخت وغيره، فإن كل حديث معتبر لدى نقاد الحديث يُعدّه موتسكي مقبولا حتى يثبت العكس.

٨-تتوافق مقاربة موتسكي في كثير من تفاصيلها مع منهجية علماء الحديث الأوائل في عملية توثيق السنة

وأهمية الاعتماد في النقد على السند والمتن معـًا.

٩-هناك جملة من الظروف الموضوعية التي أسهمت في تميّز المستشرق هرلد موتسكي منها إتقانه للغة العربية، ومعرفته العميقة بالأوساط الاستشراقية وتوجهاتها.

١٠-توصل هرلد موتسكي أثناء اشتغاله بتأريخ مرويات الحديث والسيرة إلى رؤىً بديلةٍ أكثر عمقا وصحة وتماسكا من أعمال غيره من المستشرقين المملؤة بالعيوب المنهجية والاختزالات والأفكار المسبقة.

١١-تحتاج دراسات موتسكي الجادة إلى مزيد من العناية والنقد والاهتمام، حيث أنه أنشأ مدرسة جديدة في دراسة الحديث في الغرب بمعايير منهجية فريدة ومختلفة عن تلك التي أوجدتها المدرسة الاستشراقية.

التوصيات:

يوصي الباحث بمحاولة انتفاع الباحثين المسلمين في مجال الاستشراق من دراسات هرلد موتسكي ومنهجيته في تناوله للسنة النبوية ومروياتها، والتي قامت في الأصل للرد على المستشرقين ونظرياتهم المشهورة، وذلك في:

١-تصحيح الأخطاء العلمية التي وقع فيها المستشرقون عن قصد أو غير قصد، والرد على الادعاءات والتخرّصات الاستشراقية حول السنة النبوية والتي تسعى إلى نزع القداسة عنها وتوهين البعد التعبدي في التعامل معها.

٢-محاولة التصدي لعملية الاستلاب الفكري الذي تتعرض له الأمة الإسلامية في هذا العصر، الذي تقوده طغمة من المفكرين العرب والمسلمين الذين يطرحون شبه المستشرقين القديمة والحديثة بأساليب متنوعة، متدثرة بغطاء المنهج العلمي في التحقيق والنقد.

ثبت المراجع والمصادر

الكتب العربية:

- أبو جعفر الطحاوي، **شرح مشكل الآثار**، تحقيق شعيب الأرناؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩٤، الجزء الخامس.
- أبو محمد عبد الله بن قتيبة، **تأويل مختلف الأحاديث**، بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥.
- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ط١، القاهرة: المطبعة السلفية.
- حسن الباش، **علم مقارنة الأديان**، دمشق: دار قتيبة، ٢٠١١.
- **صحيح البخاري**، الرياض: وزارة الشؤون الإسلامية، ١٤١٧.
- **صحيح مسلم**، اعتنى به أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الرياض: دار طيبة، ١٤٢٧.
- عثمان موافي، **منهج النقد التاريخي الإسلامي والمنهج الأوروبي**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٤.
- غريغور شولر، **الكتابة والشفوية في بدايات الإسلام**، ترجمة رشيد بازي، الدار البيضاء: المركز الثقافي للكتاب، ٢٠١٦.
- كتاب **الموطأ** للإمام مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٤٠٦.
- لقمان السلفي، **اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً**، الرياض: دار الداعي للنشر والتوزيع، ١٤٢٠.
- م. ت. هوتسما، ت. و. أرنولد، ر. باسيت، ر. هارتمان، **موجز دائرة المعارف الإسلامية**، ترجمة وإعداد نخبة من العلماء، مركز الشارقة للإبداع الفكري، الجزء الثالث، ١٩٩٨.
- محمد البشير المغلي، **مناهج البحث في الإسلاميات لدى المستشرقين وعلماء الغرب**، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ٢٠٠٢.
- مسفر الدميني، **مقاييس نقد متون السنة**، الرياض، بدون دار نشر، ط ١، ١٤٠٤.

- نور الدين عتر، **منهج النقد في علوم الحديث**، دمشق: دار الفكر، ١٣٩٩ .
- هرلد موتسكي، **بدايات الفقه الإسلامي وتطوره في مكة حتى منتصف القرن الهجري الثاني/الميلادي الثامن**، ترجمة خير الدين عبد الهادي وتحقيق جورج تامر، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ٢٠١٠ .
- مناهج تحليل الأحاديث في الدراسات الغربية، عرض ونقد، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٤٠ .

المقالات العربية:

- أحمد عزّي، "السبر عند المحدثين وإمكانية تطبيقه عند المعاصرين"، بحث منشور في ندوة (علوم الحديث، واقع وآفاق، ٢٠٠٣)، كلية الدراسات الإسلامية والعربية، دبي، طبعة ٢٠٠٦، ص ٤٠٤- ٤٣٦ .

الكتب الأجنبية:

- Daniel W. Brown, The Wiley Blackwell Concise Companion to The Hadith (New York: Wiley Blackwell, 2020) , pp. 10-46.
- G.H.A. Juynboll, Muslim Traditions (Cambridge, Cambridge University Press, 1983, pp. 96-133).
- Gregor Schoeler, Character and Authenticity of Muslim Traditions on the Life of Mohammed (De Gruyter, 1996).
- Gregor Schoeler, The Biography of Muhammad: Nature and Authenticity, (London: Routledge, 2011).
- Harald Motzki (ed.), Hadith. Origins and Developments, Aldershot, Hants, 2004.
- Analysing Muslim Traditions. Studies in Legal, Exegetical and Maghazi Ḥadith, Leiden/Boston 2010.
- H. Berg (ed.), Method and theory in the study of Islamic origins, Leiden: Brill, 211-57, 2003.
- J. Schacht, The Origins of Muhammadan Jurisprudence, (Clarendon Press: Oxford, 1950
- Jonathan Brown, Hadith: Mouhammad's Legacy in the Medieval and Modern World, (Oneworld: Oxford, 2009).
- Patricia Crone, Roman, Provincial and Islamic Law: The Origins of the Islamic Patronate (Cambridge,1987),
- Sven Bernecker and Duncan Pritchard, The Routledge Companion to Epistemology (Routledge, 2013, p.64-65).
- المقالات الأجنبية:
- Andreas Boldt, "Ranke: Objectivity and History", The Journal of Theory and Practice, 2014, pp. 457-474.

- G.H.A. Juynboll, "Nafi', the Mawla of Ibn 'Umar, and his Position in Muslim Hadith Literature" in Der Islam, 70 (1993), 207-244.
- Harald Motzki, "Dating Muslim Traditions", Arabica, 2005, p 205.
- "Theme Issue: Methods of Dating Early Legal Traditions", Islamic Law and Society, 19 (2012) 1-10.
- Zaman, "The Science of Rijal as a Method in the Study of Hadiths" in Journal of Islamic Studies, 5 (1994) 1-34.
- Mohammed Alshehri, "Western Works and Views on Hadith: Beginnings, Nature, and Impact", Marmara University, Journal of Theology Faculty, 2014, No: 46, PP. 203- 224.

المواقع الإلكترونية:

- https://www.alukah.net/culture/0/48498/#ixzz6HJwAGOXL
- https://www.ru.nl/english/people/boekhoff-van-der-voort-n/
- https://radboud.academia.edu/HMotzki

محتويات البحث

ملخص البحث: ١٧١٥

مقدمـــة ١٧١٧

تمهيد ١٧٢١

المبحث الأول: التعريف بهرلد موتسكي وبأهم أعماله ١٧٢٣

المطلب الأول، من هو هرلد موتسكي؟ ١٧٢٣

المطلب الثاني، أهم أعمال موتسكي: ١٧٢٤

المطلب الثالث: مكانة دراسات موتسكي في الأكاديمية الغربية: ١٧٢٥

المبحث الثاني: البحث التاريخي في الدراسات الاستشراقية للأحاديث ١٧٢٨

المطلب الأول، الدراسات التاريخية الغربية والأحاديث النبوية: ١٧٢٨

المطلب الثاني: الحديث كمصدر تاريخي أصيل عند موتسكي: ١٧٢٩

المبحث الثالث: نبذة عن مقاربات المستشرقين في "تأريخ الأحاديث" وموقف موتسكي منها **١٧٣١**

المطلب الأول: المقاربات الاستشراقية في تأريخ الأحاديث: ١٧٣١

المطلب الثاني، مجمل ملاحظات موتسكي حول المقاربات الاستشراقية في تأريخ الأحاديث: ١٧٣٩

المطلب الثالث: موتسكي والحاجة إلى مقاربة جديدة لتأريخ المرويات الحديثية: ١٧٤٠

المبحث الرابع تحليل مقاربة موتسكي في تأريخ الأحاديث ١٧٤٢

الأول: تحليل الإسناد والمتن متظافرين (**Isnad-cum-Matn Analysis**) ١٧٤٢

الثاني: نقد المصادر (**Sources Criticism**) ١٧٥١

المبحث الخامس: سمات البحث والمقاربة عند هرلد موتسكي ١٧٥٩

الخاتمة ١٧٦٣

ثبت المراجع والمصادر ١٧٦٥

محتويات البحث ١٧٦٨